



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2013

القسم: علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

الاداء المالي واثره على قيمة المؤسسة

دراسة حالة الاجر - بولولو - ميلة

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص مالية وبنوك

إشراف الأستاذ:

بوالريحان فاروق

إعداد الطالبة :

بوشة شهرزاد

السنة الجامعية: 2012/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا

ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا

ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به

واعف عنا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا،

فانصرنا على القوم الكافرين.

صدق الله العظيم.

إهداء

اللهم زدنا

علما ينفعنا وعملا يرفعنا، اللهم وفقنا إلى ما تحبه وترضاه

اللهم أرنا

الحق وارزقنا إتباعه وارنا الباطل باطلا وجنبنا إتباعه

أمي الغالية

إليك أنت يا نبع الحنان يا من منحتنا الثقة والأمان، وتحملت من أجل راحتنا وطمانينتنا عناء الدهر
وزرعت بذرة حب نمت وترعرت بداخلنا مع مرور الأيام ، وجعلت من طلب النجاح غايتنا وهدفنا
المنشود، إليك أنت ثمرة جهد ما كانت لترى النور لولا صلواتك ودعواتك، إليك حبيبتي مني أسمى
عبارات الحب والتقدير والاحترام ، فليحفظك الرب ويرعاك يا أغلى أم في الوجود.

أبي العزيز

يا من تعبت وعرقت لأجلي، يا من علمني أن الكفاح سبيل النجاح ، وزرعت في قلبي بذور الحب
والكلمة الطيبة فليحفظك الله ويرعاك

أخواي وخطيبي

أدامكم الله عوننا وسندا ، وحفظكما من كل شر

أخواتي

أتمنى لكم السعادة والهناء

أزهار البيت

جعلكم الله خيرا وبركة

رفاق الدرب

أتمنى لكم السعادة ، والتوفيق في كل مجالات الحياة

شهرزاد

تشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" من اصطنع لكم معروفا فجازوه فان عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم شكرتم فان الله

شاکر يحب الشاکرين "

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف

" بوالريحان فاروق "

على نصائحه وتوجيهاته والتي بفضلها تمكنت من اجتياز كل العقبات لانجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الكريم الذي ساعدني كثيرا بتوجيهاته

" قطاف عقبة "

كما اخص بالشكر كل الأساتذة الذين ساعدوني ولو بالكلمة الطيبة ، وإلى كل العاملين بمؤسسة الاجر

بميلة على حسن استقبالهم ولطفهم.

والى كل من قدم يد العون لانجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ، بالكثير أو بالقليل.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة
	كلمة شكر
	الإهداء
ا	فهرس المحتويات.....
د	فهرس الأشكال.....
ذ	فهرس الجداول.....
هـ	فهرس الملاحق.....
و	مقدمة عامة.....
	الفصل الأول: عموميات حول الأداء المالي وتقييمه
2	تمهيد الفصل.....
2	المبحث الأول: مفاهيم حول الأداء.....
2	المطلب الأول: مفهوم الأداء.....
5	المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء وفوائده.....
6	المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء.....
8	المطلب الرابع: وظائف ومكونات عملية تقييم الأداء.....
8	المبحث الثاني: الأداء المالي.....
9	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته.....
10	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.....
11	المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي.....
12	المطلب الرابع: معايير وأسس الأداء المالي.....
13	المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المالي.....
13	المطلب الأول: تعريف المؤشر وخصائصه.....
15	المطلب الثاني : أنواع المؤشرات.....
16	المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي.....
22	المطلب الرابع: تقييم مؤشرات الأداء المالي.....

23	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لقيمة المؤسسة
25	تمهيد الفصل
25	المبحث الأول: القيمة بين الفكر الاقتصادي، المحاسبي والمالي.....
25	المطلب الأول: القيمة في الفكر الاقتصادي.....
30	المطلب الثاني: القيمة في الفكر المحاسبي.....
31	المطلب الثالث: القيمة في الفكر المالي.....
32	المبحث الثاني: قيمة المؤسسة.....
33	المطلب الأول: مصطلحات حول القيمة.....
34	المطلب الثاني: أنواع القيمة.....
36	المطلب الثالث: معايير القيمة.....
37	المطلب الرابع: مداخل أو مناهج القيمة.....
38	المبحث الثالث: مفاهيم حول عملية التقييم.....
38	المطلب الأول: مفهوم عملية التقييم.....
39	المطلب الثاني: مبادئ عملية التقييم.....
40	المطلب الثالث: طرق وإجراءات عملية التقييم.....
41	المطلب الرابع: دوافع وأهداف عملية التقييم.....
42	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية بمؤسسة الاجر - بودودو - ميله
44	تمهيد الفصل
44	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.....
44	المطلب الأول: تعريف المؤسسة.....
44	المطلب الثاني: موقع المؤسسة ونشأتها.....
45	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....
50	المطلب الرابع: تطور الإنتاج والمبيعات.....
51	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة من 2007 إلى 2011م.....
51	المطلب الأول: إحصائيات عن المؤسسة.....
55	المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج.....

57	المطلب الثالث: التحليل باستخدام النسب المالية.....
62	المطلب الرابع: نتائج التحليل.....
62	المبحث الثالث: اثر الأداء المالي على قيمة المؤسسة الاقتصادية.....
62	المطلب الأول: محددات الأداء المالي والقيمة.....
63	المطلب الثاني: العلاقة بين الأداء المالي والقيمة.....
64	المطلب الثالث: مناقشة الفرضيات.....
66	خلاصة الفصل.....
68	خاتمة عامة.....
71	قائمة المراجع.....
75	قائمة الملاحق.....

مقدمة عامة

تمهيد:

في محيط يتسم بالانفتاح والتطلع نحو العالم الخارجي، وفي بيئة تسودها المنافسة، وفي عالم يتميز بالعمولة الاقتصادية بل العمولة المالية، وحركة رؤوس الأموال من منطقة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر، وبميلاد مؤسسات اقتصادية جديدة، واختفاء أخرى، واحتواء بعض المؤسسات الاقتصادية لمثيلاتها وإنشاء وحدات جديدة أو التنازل عن بعض الوحدات، وفي هذا السياق وأمام هذه التحديات والمخاطر المالية المهددة بالجانب المالي والتي تواجهها المؤسسات الاقتصادية حتما ولا ريب في ذلك سواء كان ذلك على الصعيدين الداخلي أو الخارجي تسعى المؤسسة دوماً إلى إيجاد السبل الأمثل لتخطي هذه الصعاب والحفاظ على أدائها وكفاءتها المالية لأن التجارب السابقة اثبتت أن البقاء للأقوى.

يُعرف الأداء المالي انه قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة، ويمكن قياس الأداء المالي للمؤسسة بعدة مؤشرات داخلية بمعنى ذات تأثير على المركز التوازني للمؤسسة وخارجية ذات تأثير على القيمة السوقية لأوراق المؤسسة في السوق المالي وبالتالي قيمة المؤسسة ومعدل نموها لدى يتعين على المسير المالي معرفة كفاءة أصول المؤسسة وأدائها من خلال المؤشرات الكلاسيكية أو الحديثة. لذا وجب على المؤسسة في ظل هذا المناخ المعقد أن تقوم بدراسات ديناميكية ومعقدة على أدائها المالي من خلال المعطيات الاقتصادية وبالأخص الميزانية الاقتصادية ثم المحاسبية والهدف من خلاله معرفة سلوك المتغيرات وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي أثره على قيمة المؤسسة.

وللتعرف أكثر على حيثيات الموضوع وكيفية تأثير الأداء المالي على قيمة المؤسسة الاقتصادية قمنا بطرح الإشكالية التالية:

أولاً- إشكالية البحث:

يحظى الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها باهتمام كبير ومتزايد من قبل العديد من الباحثين، المسيرين والمستثمرين، ومختلف الأطراف المعنية في المؤسسة، لأن الأداء المالي هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها بمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقاً بالإضافة إلى أن هذا الأخير يعتبر أداة للحكم الشخصي من خلال تبيان قيم وسلوك ومعايير معنوية وأخلاقية، وأداة للحكم الموضوعي على كفاءة الشركات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيق أهدافها.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أولاً، وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة ماسة إلى قياس وتقييم نتائجها، وبالتالي الحكم على أدائها والذي يؤثر بالضرورة على سمعة وقيمة المؤسسة سواء سلباً أو إيجاباً ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر الأداء المالي على قيمة المؤسسة الاقتصادية؟

ولتسهيل الإجابة على السؤال الرئيسي تم تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تكمن المؤشرات والعوامل المؤثرة على الأداء المالي؟

- هل تلك المؤشرات تعكس فعلا القيمة الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل مستوى الأداء المالي كاف للحكم على أداء المؤسسة عموما؟ وهل يؤثر ذلك مباشر على قيمة المؤسسة الاقتصادية؟

- هل مؤسسة الأجر بميلة تطبق مؤشرات مالية لمعرفة وضعيتها المالية؟ وهل تعتمد طرق معينة لحساب القيمة؟

ثانيا- الفرضيات:

- تم صياغة عدة فرضيات كإجابة مؤقتة على التساؤلات السابقة، وهي كما يلي:
- تكمن مؤشرات الأداء المالي في مؤشرات التوازن المالي، كما يتأثر الأداء المالي بعوامل داخلية فقط.
 - تعطي المؤشرات قيمة تقريبية للمؤسسة الاقتصادية وبالتالي فهي لا تعكس القيمة الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية.
 - يعتبر الأداء المالي أداة فعالة وشخصية للحكم على أداء المؤسسة الاقتصادية، ومن ثم فهو يؤثر بشكل غير مباشر على قيمتها.
 - تطبق مؤسسة الأجر مؤشرات مالية مختلفة لمعرفة وضعيتها المالية، كما تستخدم طرق مختلفة لحساب القيمة.

ثالثا- أهداف الدراسة:

- التعرف على مؤشرات الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.
- معرفة مدى مساهمة المؤشرات في معرفة القيمة الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية.
- معرفة إذا كان مستوى الأداء المالي كاف للحكم على أداء المؤسسة، ومعرفة طريقة تأثيره.
- معرفة إذا كانت مؤسسة الأجر تستخدم مؤشرات مالية وطرق معينة لحساب القيمة.

رابعا- أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من خلال:

*** الأهمية النظرية:**

وهي تنبع من أهمية موضوع الأداء المالي لما له من أهمية كبيرة في المؤسسة، سواء بالنسبة للمديرين أو العاملين أو الأطراف الفاعلة بالمؤسسة، لذا فإن هذه الدراسة قد تثرى المكتبة بما سوف تتضمنه من معلومات عن الأداء بصفة عامة، أو عن الأداء المالي بصفة خاصة من حيث مفهومه، أنواعه، أهدافه.....

- فتح مجال البحث حول الأداء المالي ومعرفة ما مدى مساهمته في خلق قيمة إضافية للمؤسسة.

* الأهمية العملية:

وتتلخص فيما سوف نتوصل إليه الدراسة من نتائج، وما سوف تطرحه من توصيات، وإمكانية الاستفادة من ذلك في تحسين الأداء المالي في المنظمة بشكل عام.

خامسا- دوافع ومبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

* الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي لمعالجة هذا النوع من المواضيع.
- طبيعة التخصص (مالية) قادي إلى الاهتمام بعنصر الأداء المالي وتأثيره الكبير على المؤسسة.
- تزويد المكتبة بهذا النوع من البحوث وكذلك تقديم اقتراحات كون الأداء المالي يحظى باهتمام العديد من الباحثين والمسيرين وكل الأطراف المعنية في المؤسسة.

* الأسباب الموضوعية:

- التعرف أكثر على الأداء المالي.
- إعطاء صورة واضحة عن قيمة المؤسسة الاقتصادية وعلى أي أساس يتم الحكم على أداها.
- التعرف عن قرب على مؤسسة الأجور بميلة.

سادسا- حدود الدراسة:

محاولة إبراز أثر الأداء المالي على قيمة المؤسسة من الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2011 وذلك من خلال دراسة تطبيقية بمؤسسة الأجر- بودودو - ميلة وذلك في الفترة الممتدة ما بين 2013/3/1 إلى غاية 2013/3/30.

سابعا- المنهج المستخدم:

سيتم تناول البحث بأسلوب البحث العلمي من اجل التوصل الى الاجابة على الاشكالية الأساسية المطروحة ووصولاً إلى النتائج والتوصيات، وبالتالي سيتم اعتماد المنهج الوصفي للتمكن من عرض ووصف المعلومات، كما سيتم الاعتماد على المنهج الاحصائي التحليلي من خلال مؤشرات ومقاييس الأداء المالي المتمثلة في النسب المالية من اجل دراسة أثر الأداء المالي على قيمة المؤسسة الاقتصادية.

ثامنا- الدراسات السابقة: لقد اعتمدت على بعض الدراسات السابقة المشابهة لموضوع بحثي وذلك من اجل الاستعانة بالمعلومات الواردة فيها وقمت بعرض هذه الدراسات وفق تسلسلها الزمني كما يلي:

***الدراسة الأولى:** هي عبارة عن بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير - فرع ا دارة أعمال- حيث اندرجت تحت عنوان "تقييم الأداء المالي للمؤسسة"-دراسة حالة المقاوله العمومية لصناعة المواد والأثاث لولاية قسنطينة "كومامو"، خلال الفترة 1991-1995.وهي من إعداد الباحث زينات دراجي، تحت إشراف الدكتور نور الدين بن مرابط، وقد أجريت هذه الدراسة بجامعة قسنطينة سنة 1996-1997م.وقد طرحت إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

***ماهي المؤشرات التي تحدد الأداء المالي للمؤسسة؟**

وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- خلال فترة الدراسة لم تحقق المؤسسة أي مردودية سواء تجارية، اقتصادية، مالية لوجود عجز.
- المؤسسة لم تحقق في أي سنة من سنوات الدراسة أهدافها المالية المسطرة.

*** الدراسة الثانية:** هي عبارة عن مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كانت تحت عنوان "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- قياس وتقييم"، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002).وقد أجريت هذه الدراسة من قبل الباحث عادل عشي، تحت إشراف الدكتور علي رحال، وذلك بجامعة محمد خيضر ببسكرة، وقدمت صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

***ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟.**

وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- تطور أصول المؤسسة من عام إلى آخر، فالمؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية، ويمكن إرجاع الفضل في ذلك إلى عدم توزيع الأرباح التي تحققها بل توجه إلى الأموال الخاصة.

- حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة، فهي بذلك تحقق هامش أمان.

*** الدراسة الثالثة:** هي عبارة عن مؤتمر علمي دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جاءت تحت عنوان "الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية"، تعود هذه الدراسة إلى كل من الأستاذ دادن عبد الغني وكماسي محمد الأمين، أجريت هذه الدراسة بجامعة ورقلة بالجزائر في 8- 9 مارس 2005.

وقدمت صياغة إشكالية البحث في مجموعة من التساؤلات:

***هل يكفي معرفة القيمة الستاتيكية لمؤشر ما وفي وقت ما؟ هل المؤشر يعكس قوة الأداء المالي لوحده بمعزل عن باقي المؤشرات والتأثيرات؟**

***إلى أي مدى يمكن أن تساهم المحاكاة في معرفة سلوك النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة الاقتصادية؟**

تاسعا- أدوات الدراسة:

- تتمثل الأدوات المستعملة لا جراء هذه الدراسة في ما يلي:
- الاستعانة بالمجلات، المقالات، المؤتمرات مواقع الإنترنت، ومختلف المصادر التي لها علاقة بموضوع البحث.
 - المسح الكتابي بالاطلاع على مختلف المراجع العربية، والدراسات السابقة.
 - استشارة بعض الأساتذة المتخصصين في هذا المجال.
 - المقابلة باعتبارها الأداة المناسبة للحصول على المعلومات التي تخدم البحث.
 - الاستعانة بالوثائق والسجلات.

عاشرا- الصعوبات:

- تتلخص أهم الصعوبات التي واجهت البحث في ما يلي:
- صعوبة الحصول على المراجع مما كلف جهدا ووقتا كبيرا في البحث.
 - نقص العديد من الوثائق والسجلات لدى المؤسسة محل الدراسة.
 - وجود صعوبة في الجانب التطبيقي لقلّة الوثائق والسجلات.

إحدى عشر- هيكل الدراسة:

بناء على طرح الإشكالية وأهداف الموضوع قمت بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: عموميات حول الأداء المالي وتقييمه.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لقيمة المؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة الآجر-بودودو - ميلة.

الفصل الأول

عموميات حول الأداء المالي وتقييمه

تمهيد الفصل

المبحث الأول: مفاهيم حول الأداء

المطلب الأول: مفهوم الأداء

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء وأهدافه

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء

المطلب الرابع: وظائف ومكونات عملية تقييم الأداء

المبحث الثاني: الأداء المالي

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

المطلب الرابع: معايير وأسس الأداء المالي

المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المالي

المطلب الأول: تعريف المؤشر وخصائصه

المطلب الثاني: أنواع المؤشرات

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي

المطلب الرابع: تقييم مؤشرات الأداء المالي

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر الأداء من المفاهيم التي نالت النصيب الأوفر من الاهتمام والتمحيص والتحليل في البحوث والدراسات الإدارية بشكل عام، كما يحظى الأداء المالي في المؤسسات بكافة أنواعها باهتمام كبير ومتزايد من قبل جميع الأطراف المعنية في المؤسسة باعتباره السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية، مما استوجب التعرف على الإطار النظري للأداء المالي والوقوف على بعض الجوانب الضرورية فيه، فلا يمكن أن نتناول بحث كامل عن هذا الأخير وكيفية تقييمه دون أن نتطرق إلى مفهوم الأداء بصفة عامة باعتبار الأداء المالي نوع من أنواع الأداء.

من أجل ذلك سيتم معالجة الفصل الأول بالتطرق أولاً إلى بعض المفاهيم الأساسية الخاصة بالأداء، أنواعه مصادر معلومات تقييم الأداء، وظائفه ومكوناته. ثانياً سيتم التطرق إلى الأداء المالي من حيث: مفهومه، العوامل المؤثرة فيه خطوات تقييمه. وأخيراً سيتم التطرق إلى أهم مؤشرات الأداء المالي وذلك من خلال التعرف على مفهوم المؤشرات خصائصها وأنواعها، ثم في الأخير تقييم للمؤشرات كحوصلة لما سبق ذكره.

المبحث الأول: مفاهيم حول الأداء

يعتبر الأداء من أهم الموضوعات التي تحدد درجة تطور وتنظيم الاقتصاد بصفة عامة، وتطوير وزيادة كفاءة المنظمات بصفة خاصة، حيث من خلاله تتشكل الركائز الأساسية لأي مجتمع أو منظمة والتي يؤمن لها انطلاقة نحو الحضارة والرفاهية.

وهذه الحقائق أثبتتها تجارب المنظمات في الدول المتقدمة وبدأت الدول النامية في التركيز عليه بغية تحقيق معدلات أعلى للنمو في المستويات الإنتاجية، العائد، وزيادة نسب الانتفاع من طاقة إنتاجية متاحة. وفيما يلي إيضاح لأهم مفاهيم الأداء.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

أولاً- تعريف الأداء: يشير الأداء إلى: "درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة. وغالباً ما يحدث لبس وتداخل بين الأداء والجهد. فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء فيقاس على أساس النتائج التي حققها".¹

كما يُعرفه يوحنا عبد آل آدم وسليمان اللوزي على أنه: "مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة لكونها عملية مقارنة الأداء بما هو مخطط للتأكد من مدى تحقيق الأهداف المرسومة. ولأجل تحديد الانحرافات ومعالجتها سواء قبل تحقق الانحراف، أو بعده باستخدام أفضل السبل العلمية لعناصر الإنتاج، لتحقيق الأهداف على كفاءة ممكنة. وكذلك تعتبر عملية قياس كفاءة الأداء برنامج عمل لترشيد ورفع كفاءة العاملين ونظام المعلومات للتخطيط والإدارة وتحديد المكافآت".

¹ راوية حسن: إدارة الموارد البشرية "رؤية مستقبلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 209.

كما يُعرّف بأنه: "العلاقة بين النتيجة والمجهود. وهو أيضا معلومة كمية في أغلب الأحيان تبين حالة أو درجة بلوغ الغايات والأهداف والمعايير والخطط المتبعة من طرف المنظمة".¹

و يُعرّف كذلك على أنه: " قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها ولا سيما الطويلة الأمد منها، والتي تتمثل بأهداف الربح، البقاء النمو والتكيف، باستخدام الموارد المتاحة والبشرية بالكفاءة والفاعلية العاليتين، وفي ظل الظروف البيئية المتغيرة ".
التعريف الإجرائي: " هو الطريقة التي يؤدي من خلالها العاملون مهامهم أثناء القيام بعمليات الإنتاج، والعمليات المصاحبة لها، من اجل تحويل المدخلات إلى مخرجات خلال فترة زمنية معينة، وبأقل التكاليف الممكنة للوصول إلى الأهداف المسطرة ".

ثانيا- أنواع الأداء:

يمكن تصنيف الأداء إلى عدة أنواع وذلك وفق عدة معايير نذكرها كما يلي:

1-2- حسب معيار الشمولية: ويقسم إلى:

1-1-2- أداء كلي: يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها. فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة. ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتجات بأقل التكاليف وأحسن جودة، ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود، والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه، وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

2-1-2- أداء جزئي: على خلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة.

فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى. وبتحقيق مجموع أداء الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة، وكما سبق الإشارة إليه أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.²

¹ يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار الميسرة، الأردن، 2005، ص: 199.

² عادل عشي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، "قياس وتقييم"، رسالة مقدمة لبل شهادة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002، ص: 5.

2-2- حسب معيار الأجل:

وينقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى طويل، متوسط، وقصير الأجل، وهذا النوع من التصنيف يعتبر صعب التطبيق ولا يمكن الاعتماد عليه بصفة دقيقة وذلك لصعوبة الفصل بين الآجال وتحديد موعدها مسبقاً إلا بصفة تقريبية.

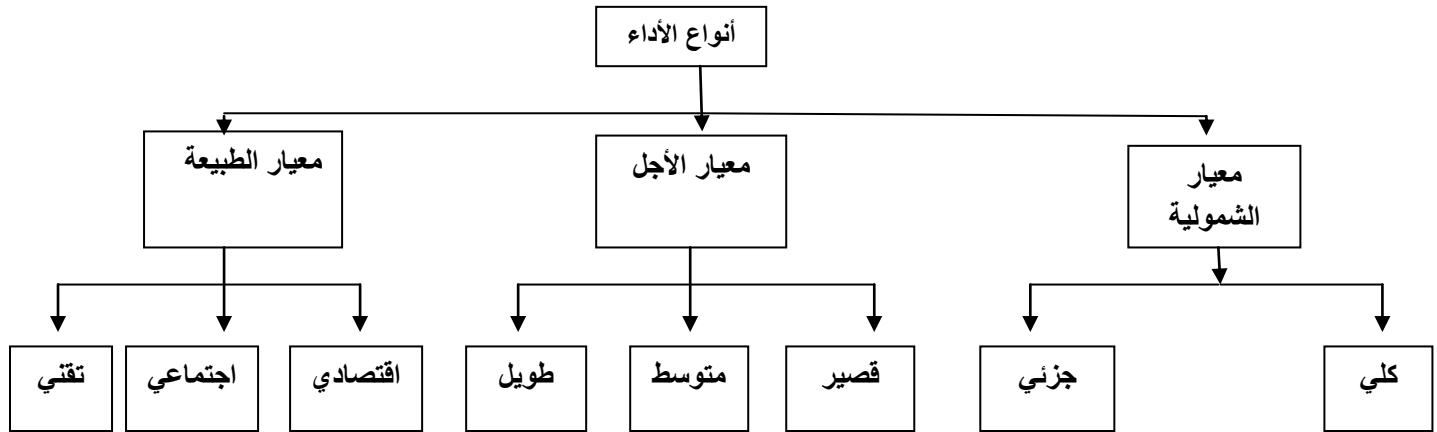
2-3- حسب معيار الطبيعة:

أما حسب هذا المعيار فيقسم الأهداف إلى اقتصادية، اجتماعية، تقنية. . . الخ.

وبالتالي فإنه يمكن من باب مقابلة المنطقية تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، اجتماعي، تقني، . . . وفي إشارة إلى هذا التصنيف يقول أحد الباحثين: "لا يمكن للمنظمة أن تحسن صورتها (Image de marque) بالاعتماد على الأداء الاقتصادي أو التكنولوجي فحسب، بل إن الأداء الاجتماعي له وزنه الثقيل على صورة المنظمة في محيطها.¹

والمخطط التالي يوضح أنواع الأداء باختصار:

الشكل رقم(01): يوضح أنواع الأداء



المصدر: من إعداد الطالبة.

ثالثاً- محددات الأداء:

إن الأداء الوظيفي هو الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات، وإدراك الدور والمهام، ويعني هذا الأداء في موقف معين يمكن أن ينظر إليه على أنه نتاج للعلاقة المتداخلة بين كل من:

- **الجهد:** الجهد إلى الناتج من حصول الفرد لأداء مهمته ويعبر عن درجة حماس الفرد لأداء عمله ويقدر ما يزيد العامل من جهده بقدر ما يعبر ويعكس درجة دافعيته لأداء العمل.

¹ عبد المليك هوده: الأداء بين الكفاءة والفاعلية، "مفهوم وتقييم"، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، الصادرة في نوفمبر، 2001، ص: 89.

• **القدرات:** فهي الخصائص الشخصية المستخدمة لأداء الوظيفة ولا تتغير أو تنقلب هذه القدرات عبر فترة زمنية قصيرة.

• **إدراك الدور (المهام):** إلى الاتجاه الذي يعتقد الفرد أنه من الضروري توجيه جهوده في العمل من خلاله وتقوم الأنشطة والسلوك الذي يعتقد الفرد بأهميتها في أداء مهامه بتعريف إدراك الدور، ولتحقيق مستوى مرضي من الأداء لابد من وجود حد أدنى من الإتقان في كل محددات الأداء.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء وأهدافه

أولاً - مفهوم تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء جزء لا يتجزأ من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية، وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية.

ويُعرف تقييم الأداء على أنه: "قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج واقتراح الحلول اللازمة لتغلب على تلك أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل".

كذلك هو: "مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري الإنتاجي، التقني، التسويقي والتخطيطي... الخ في خلال فترة زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، وبيان مدى قدرتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى. إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المشيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عملها".¹

ويُعرف على أنه: "هو مجموعة الإجراءات التي تساعد في تجميع، مراجعة ومشاركة وإعطاء واستخدام المعلومات المتجمعة من وحول العاملين بهدف تحسين أدائهم في العمل".²

ثانياً - أهداف تقييم الأداء:

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم فقد يقوم بها المسير المالي داخل المؤسسة أو مكتب دراسات خاص أو البنك الذي يجري دراسات مسبقة قبل إقراض زبونه المال حتى يتمكن من قدرته على سداد الديون، فكل طرف له أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموماً في:

• الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خططها الإنتاجية.

¹ مجيد الكرخي: تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، "دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 31.

² مدحت محمد أبو النصر: الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص: 125.

- الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً.
 - الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر، بتكاليف أقل وبنوعية جيدة.
 - تصحيح الموازنات التخطيطية، ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة.
- حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاوجة والتقديرات غير الواقعية.¹

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، ويشترط في المعلومات أن تكون ذات جودة، وفي الوقت المناسب، وتقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث ونجد منها:

أولاً- المصادر الخارجية: تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وتصنف إلى نوعين :

1-1- المعلومات العامة: وتتعلق بالظروف الاقتصادية، حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة. وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

2-1- المعلومات القطاعية: تقوم بعض القطاعات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية. فمثلاً يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة، وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

ثانياً- المصادر الداخلية: تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموماً في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

1-2- الميزانية: تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية، ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء.

وتعبر الميزانية عن مصادر أموال المؤسسة والمتمثلة في الخصوم، وأوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى بالأصول، وذلك بزمان تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة.

¹ مدحت محمد أبو النصر، المرجع السابق، ص: 32.

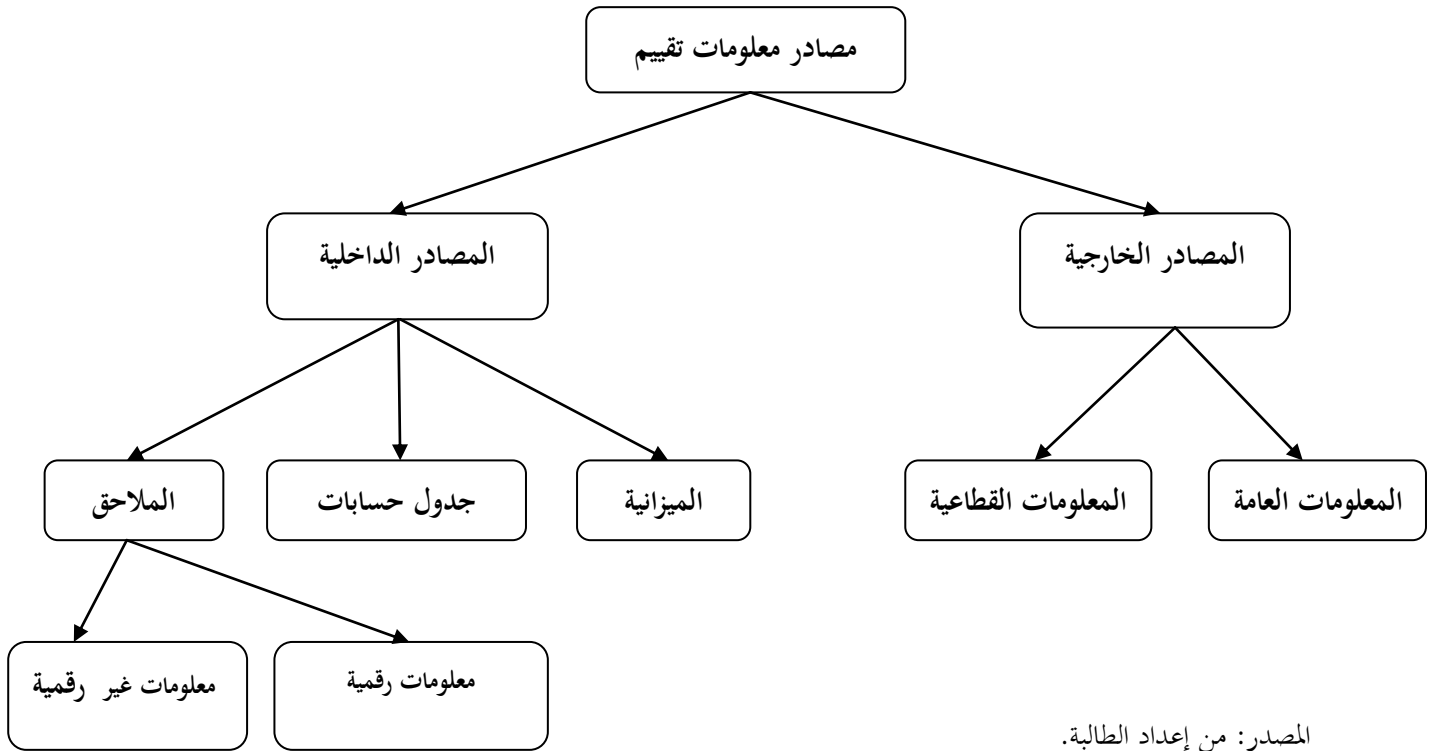
2-2- جدول حسابات النتائج: هو وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة. وهو وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة، ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى.

2-3- الملاحق: الملحق وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة، وهدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر. وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

2-3-1- المعلومات الممكنة أو الرقمية: والموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

2-3-2- المعلومات غير المرقمة: وتتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.¹

الشكل رقم (02): يوضح مصادر معلومات تقييم الأداء



¹Georges Depallens et Jean Pierre Jobard: Gestion Financière de l'entreprise, 10 ed, paris, 1990, p:20.

المطلب الرابع: وظائف ومكونات عملية تقييم الأداء

أولاً- وظائف عملية تقييم الأداء:

تكمن وظائف عملية تقييم الأداء في ما يلي:

- متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للوحدة الإنتاجية (المؤسسة) الكمية والقيمية، وذلك للتعرف على مدى تحقق الوحدة للأهداف المحددة لها مسبقاً، وللفترة المحددة استناداً إلى البيانات والإحصائيات التي توفرها الجهات المختصة عن سير النشاط الإنتاجي في تلك الوحدات، علماً بأن بعض المنشآت قد تلجأ إلى خفض أهدافها التي تخطط لتحقيقها من أجل جعل ما هو منفذ أقرب إلى ما هو مخطط تلاقياً للمساءلة والحساب الناجم عن أبعاد المنفذ عن المخطط في حالة حصول العكس. وعليه، لابد من تحقيق عنصر الدقة في تحديد الأهداف المخطط تحقيقها.
- الرقابة على كفاءة الأداء الإنتاجي للتأكد من قيام الوحدة الإنتاجية بممارسة نشاطها وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة للكفاءة، وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها، والعمل على إزالتها مستقبلاً. وهنا يجب التأكد من أن الوحدة (المنظمة) قد استخدمت كافة مدخلاتها المتاحة بأعلى كفاءة ممكنة.
- تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسؤولة عن حصول الانحرافات التي تحدث نتيجة التنفيذ.
- البحث والتحري عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات، مع ضرورة اختياراً لبدائل المتاحة وبأقل التكاليف.

ثانياً- مكونات عملية تقييم الأداء.

هناك بعض العناصر أو المكونات الواجب مراعاتها عند القيام بعملية تقييم الأداء ومنها:

- 1- المرونة بما تسمح للمديرين من الاستجابة للأحداث غير المتوقعة.
- 2- تقديم المعلومات الصحيحة عن الأداء التنظيمي.
- 3- إمداد المديرين بالمعلومات في الوقت المناسب، حيث يعتمد نجاح عملية منح القرار على مدى حداثة المعلومة.¹

المبحث الثاني: الأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي لابد أن نشير إلى مفهوم التحليل المالي باعتباره ذو علاقة كبيرة بالأداء المالي، وعليه يمكن تعريف التحليل المالي على أنه: "الوسيلة التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها هو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء.

يختلف مفهوم الأداء المالي من طرف إلى آخر وذلك لاختلاف وجهات النظر، فكل طرف يفسره بما يخدم مصالحه. فالمساهم يسعى لتعظيم ثروته، والمؤسسة تسعى نحو البقاء والاستمرارية، والموظف يعزف على وتر رفع الأجور والخوافز

¹ عقيل جاسم عبد الله : مدخل في تقييم المشروعات الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص.ص 192، 193.

والجهاز الحكومي يهدف إلى إنماء حصيلة الضرائب، والمجتمع ينتظر تحقيق العدالة الاجتماعية. وبالتالي فكل طرف يفسر الأداء المالي بالشكل الذي يروق له.¹

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

أولاً- مفهوم الأداء المالي:

يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداماً وقدماء لأداء المصارف، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات، ويسهم في توجيه المصارف نحو المسار الأفضل، وهناك من الخبراء الماليين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه: " وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، صافي الثروة".

كما عرفه الحسيني والدوري على أنه: " تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية".²

أو هو: " مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل، وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة".³

التعريف الإجرائي: هو: " تلك الأداة التي تعبر عن أداء الشركات من خلال مؤشرات مالية كما يمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة".

ثانياً- أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية دراسة الأداء المالي فيما يلي:⁴

*متابعة ومعرفة بنشاط المنشأة وطبيعته.

* متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة.

*المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

*المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

¹ دادن عبد الغني: قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مقال منشور بمجلة الباحث، العدد الرابع، ص: 41.

² علاء نعيم عبد القادر، زياد محمد عمران، عامر الخطيب: مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، بدون سنة نشر، ص: 251.

³ دادن عبد الغني، كمامسي محمد الأمين: الأداء المالي من منظور المحاسبة المالية، مؤتمر عالمي دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة- الجزائر في 8-9 مارس 2005، ص: 304 .

⁴ علاء نعيم عبد القادر، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 252.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها مشاكل و صعوبات قد تعوقها في أداء وظائفها مما يدفع بالمديرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل و تحليلها و اتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها وهذا ما تهدف إليه عملية التقييم المالي للمؤسسة، حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها، ومحاولة اقتراح الحلول المناسبة¹ ومن بين العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

أولاً- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الراسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الموظفين والفروع. ويؤثر الهيكل على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة.

ثانياً- المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين لمهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحية الإدارية والمالية، وإعطاء المعلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

ثالثاً- التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المرجوة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، باستخدام العديد من التكنولوجيا. وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة عملها المنسجمة مع طبيعة أهدافها وذلك لأن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف المواءمة بين التقنية والأداء. وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

رابعاً- الحجم: ويقصد به تصنيف الشركات إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية. ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات حيث إن زيادة الحجم فإن الإدارة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أدائها أقل فاعلية.

¹ عباسي عصام: تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات "دراسة حالة ليننيز غاز 2011/2009"، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 62.

ومن الناحية الإيجابية فإنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وأن سعرا لمعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات.¹

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

إذا كانت عملية تقييم الأداء تؤدي في الأخير إلى الكشف عن أسباب الانحرافات إن وجدت ومحاولة تدعيم نقاط القوة في الحالة المعاكسة، فإنه لكي يكون من الممكن إصدار هذا الحكم أو ذاك لابد أن تجمع كل المعطيات اللازمة، ثم نقوم بتحليلها، وعليه فعملية تقييم الأداء المالي تتم عبر ثلاث مراحل هي: تجميع المعلومات، تحليلها، الحكم على النتائج.

أولاً- تجميع البيانات:

إن البداية الصحيحة لإجراء عملية تقييم الأداء المالي تتمثل في جمع كافة المعلومات المتعلقة بالمؤسسة موضوع الدراسة. وهذا طبعا بالرجوع إلى الوثائق المالية، والمحاسبية التي تعكس أوجه النشاط الفعلي للمؤسسة. وفي عملية تجميع المعلومات لابد من الاهتمام بكافة البيانات التي تساعد على حساب المؤشرات المختارة لقياس الأداء المالي للمؤسسة.

وعلى اعتبار أن مرحلة جمع البيانات، هي الخطوة الأولى التي تبدأ بها عملية التقييم، فإن نجاح هذه العملية متوقف إلى حد كبير على نجاح عملية تجميع البيانات، وتتوقف درجة دقة وصحة الأحكام التي نصل إليها حد كبير على كمال وجودة المعلومات التي جمعت.

ثانياً- تحليل البيانات:

بعد جمع المعلومات تأتي مرحلة التحليل أي حساب كافة المؤشرات المختارة لدراسة جميع الجوانب المالية للمؤسسة، سواء من حيث التمويل أو المر دودية. بمعنى القيام بعملية التحليل المالي، هذا الأخير الذي يهتم الأداء المالي للمؤسسة. وطبعا هذه المرحلة هي التي سنعتمد عليها في إصدار الحكم على نتائج المؤسسة، فهي التي تصور لنا مستوى الإنجاز.

ثالثاً- مرحلة الحكم على النتائج:

إن إصدار الأحكام يجب أن يستند على دعائم متينة، هذه الأخيرة تتمثل في الرجوع إلى الأهداف المسطرة، ومادام الاهتمام هنا ينصب على الأداء المالي فلا بد من الاطلاع على المخطط المالي الذي يحدد الأداء المطلوب.

والعمل الأساسي هنا يتمثل في المواجهة بين الفعلي والمخطط للوقوف على أسباب الضعف ومحاولة تجنبها، أو التقليل منها مستقبلا، أما إذا كان الحكم إيجابيا فتتخذ القرارات اللازمة للمحافظة على تلك النتائج.

1 محمد محمود الخطيب: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة نشر، ص: 48-51.

المطلب الرابع: معايير وأسس تقييم الأداء المالي

هناك عدة معايير وأسس يجب مراعاتها عند عملية تقييم الأداء المالي من بينها:

أولاً: معايير الأداء المالي

هناك أربعة معايير أساسية للأداء المالي يمكن توضيحها كالآتي:

1-1-المعايير التاريخية: وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي من حساب النسب المالية من الكشوف المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

2-1- المعايير القطاعية(الصناعية): يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء ومتابعته دورياً خاصة وأن المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به بالرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد، من حيث مجموعة المنتجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية. . .

3-1- المعايير المطلقة: تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة.

4-1- المعايير المستهدفة: وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة، تحققها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعنية، وبالتالي اتخاذ الإجراءات.¹

ثانياً- أسس تقييم الأداء المالي

إن الأسس التي يجب أن تعتمد عليها عملية تقييم الأداء المالي يمكن إيجازها فيما يلي:

***وجود نظام إعلامي:** يسمح بتدفق المعلومات التي تمكن من القيام بعملية التقييم كما يجب فعلى أساس

المعلومات المتحصل عليها تتوقف عملية التحليل ومن ثم اتخاذ القرارات الصحيحة.

***تحديد الأهداف بدقة:** إن فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعتمد على التحديد الدقيق للأهداف، فهذه الأخيرة هي التي تحدد معايير الأداء المراد تحقيقها وعلى أساسها نقوم بعملية المقارنة التي تساعد على الحكم الصحيح على الأعمال المنجزة.

¹ علاء نعيم عبد القادر وآخرون، المرجع السابق، ص . ص: 256، 257.

* وجود خطط تفصيلية عن أداء الأعمال: فالنخيط هو أحد أساليب تحقيق الأهداف ولكي يكون أكثر كفاءة يجب أن تجزأ الخطة العامة إلى خطط تفصيلية توضح عمل كل قسم من أقسام الإدارة المالية.

* تعيين مؤشرات قياس الأداء المالي: إذ لابد من تحديد الأدوات التي تنفي بالغرض أكثر من غيرها، فمن غير المعقول استخدام كل الطرق وإنه بدون وجود مؤشر يصعب القيام بعملية القياس فهي بمثابة وسائل الإنتاج في العملية الإنتاجية.¹

* وجود أنظمة مساعدة للرقابة مثل التدقيق المالي والمحاسبي: وهذا يعطي طابعا لصحة وواقعية المعلومات المستعملة للقيام بالتقييم فينعكس ذلك على النتائج، وبالتالي تتخذ القرارات على أساس علمي ومتين.

بالإضافة إلى أسس أخرى مثل ظروف المؤسسة الداخلية والخارجية حتى نتمكن من الوصول إلى الأهداف المتوخاة من القيام بعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المالي

يعتمد تقييم الأداء لأي مؤسسة على دقة وملائمة المؤشرات والمعايير وعلى قابليتها للقياس والحساب وذلك بغية تأدية الغرض المطلوب، إذ نجد عدد كبير من المؤشرات العامة والتحليلية التي يمكن الاستعانة بها في تقييم دقيق وجب انتقاء المؤشرات المنافسة للمؤسسة المراد تقييمها وذلك بغرض الوقوف على مستوى الكفاءة والتطور الحاصل فيها عبر الزمن.

المطلب الأول: تعريف المؤشر وخصائصه

قبل التعرض لأنواع المؤشرات لا بأس أن نعرض على تقسيم تعريف دقيق للمؤشر حتى يتسنى للقارئ الفهم الجيد لمدلول المؤشر وأنواعه.

أولا- تعريف المؤشر:

في الأدبيات الاقتصادية هناك استعمال واسع لمصطلح مؤشر (**indicateur**) وهناك تداخل مع تعابير اصطلاحية أخرى مثل المتغير (**variable**)، ويكون المؤشر مقياسا مباشرا كاملا أو جزئيا لعامل اقتصادي واحد أو أكثر له تأثيره على الاقتصاد الكلي والظواهر الاقتصادية.

فنجد أن مؤشرات الأداء هي معطيات رقمية كمية تفسر الكفاءة، أو الفعالية لكل جزء من النظام بالمقارنة مع معيار مخطط في الإطار الاستراتيجي للمؤسسة.

¹ عبد الحق بوعتروس، معايير تقييم الأداء في المؤسسات الصناعية العامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 1992، ص: 52.

ويُعرف في قاموس التسيير (Dictionnaire de gestion) كما يلي: " معلومة بصفة عامة تكون في شكل رقمي تسمح بمتابعة التوقعات التي تنتج عن تسيير المؤسسة ".¹

كما تُعرف المؤشرات على أنها: " تعبير حسابي بسيط بين قيمة بند معين وقيمة بند آخر من البنود التي تشتملها القوائم المالية ".²

ومؤشر الأداء ليس بالضرورة يعبر بقيمة نقدية وإنما وحدة تعكس أحسن الأداء المعطاة، وتُجدر الإشارة إلى أن نجاح أي مؤسسة في عملية تقييمها يكمن في تكاملها، إذ لا نستطيع فصل معايير الكفاءة الاقتصادية عن المالية.

كما تقوم المؤسسات بتقييم قدراتها التنافسية وأوضاعها المالية بناء على تحليل ومتابعة المؤشرات الاقتصادية التي تعلن عنها الجهات المختصة.

وعموما فالمؤشرات الاقتصادية تعتبر أدوات للقياس الذي هو ضروري لصياغة السياسات والخطط وتحديد أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية أو تقييم نتائجها.

ثانيا- خصائص المؤشر:

تتميز المؤشرات المالية بعدة خصائص نوجزها فيما يلي:³

- تنبع عن فهم عميق للمشكلات محل الدراسة، ومحاولة تفصيل مؤشرات مناسبة لتعكسها.
- أن تكون بسيطة قدر المستطاع، واضحة، وقابلة للقياس.
- أن تكون محدودة العدد، ليتمكن متخذ القرار من متابعتها باستمرار.
- أن تكون عملية وقابلة للتطبيق من حيث إمكانية جمع البيانات.
- ضرورة وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة كي تكون معبرة ولها مدلول منطقي.
- أن يكون هناك ارتباط واضح بين الهدف من التحليل المالي وبين النسبة المالية المستخدمة.

¹ بجعي سعاد: تقييم فعالية نظام أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة المسيلة، ص: 29.

² محمد قاسم حضاونة: أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص: 42.

³ علاء فرحان طالب و إيمان شيجان المشهداني: المرجع السابق، ص . ص: 79، 80.

المطلب الثاني: أنواع المؤشرات

تأخذ المؤشرات عدة أنواع حيث يمكن تقسيمها إلى:

أولاً - مؤشرات الأداء الخاصة (Proprement): وهي تتعلق بدائرة أحداث المنافسة للمسئول.

ثانياً - مؤشرات الأداء الضرورية (Contrainte): وهي مؤشرات تقيس الأحداث الخارجية المفروضة على المسئول.

وهناك من يقسم المؤشرات حسب منطق التحسين إلى مؤشرات (النمو، السيطرة)، ومن جهة نظر المنطق التدريجي نجد المؤشرات الاستراتيجية، التكتيكية، العملية.

- وحسب المتغيرات نجد المؤشرات البسيطة والمعقدة.

وهناك من يقسم المؤشرات إلى:

1- مؤشرات شخصية: وهي التي ترتبط أو ترجع إلى تصورات وتقييمات الأفراد الذين هم في علاقة مع المؤسسة.

2- مؤشرات موضوعية: وهي التي لا يمكن أن تولد تناقض لدى الأطراف المعنية أي أنها تؤدي إلى نفس النتيجة مهما كان المقيم.

3- مؤشرات كمية: وتكون للنواتج التي يمكن قياسها وذلك للأنشطة التي تتوافر لها بيانات إحصائية، كمية، مالية.

4- مؤشرات نوعية: وتكون للنواتج التي لا يمكن قياسها وذلك للأنشطة والخدمات التي يصعب أو يستحيل قياس نواتجها النهائية.¹

وهناك من يقسم المؤشرات إلى:

1- مؤشرات مالية: يعتبر الاعتماد على المؤشرات المالية في عملية قياس الأداء من أهم الأساليب المستعملة، وأهم أدوات التحليل شيوعاً في تقييم المركز الاستراتيجي للمؤسسات، وفي قياس أدائها خلال فترة زمنية معينة، وذلك بإجراء المقارنات بين المؤشرات المالية للمؤسسة والمؤشرات المالية للمؤسسة المنافسة، كما أن هذه المؤشرات تمكن من مقارنة أداء المؤسسات ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة بهدف تحديد وتقييم اتجاهات الأداء فيها، ومن أكثر هذه المؤشرات استخداماً نجد ما يلي:

2- مؤشرات غير مالية: كانت النقائص المذكورة آنفاً عن المؤشرات المالية بمثابة تمهيد لبروز مؤشرات جديدة لقياس أداء المؤسسة لأن المؤسسة حالياً وغداً يحكم عليها وفق مدى تحقيقها للهدف الرباعي التالي:

¹ بجعي سعاد، المرجع السابق، ص: 108.

القيمة للمساهمين لمنحهم سعر السهم، وكذا حصة ربح السهم، القيمة للعمال بتوفير بيئة تحثهم على التقدم وتطوير القيمة للزبائن بأن تقدم لهم المؤسسة منتجات وخدمات تلبي احتياجاتهم وربما تفوق رغباتهم، والقيمة للمجتمع من خلال تحقيق رقي وازدهار المجتمع.

ورغم كل ما قيل عن عدم قدرة المؤشرات المالية لقياس الأداء في المحيط التنافسي الحالي للمؤسسات إلا أن العديد من الباحثين مثل (R. Kaplan) يرون ضرورة احتواء لوحة القيادة في المؤسسة على الصنفين معا (المؤشرات المالية وغير المالية)، لأن المسيرين بحاجة إلى وجود عرض متوازن لهذه المؤشرات حتى تكون لهم رؤية متعددة الأبعاد، وفي وقت واحد، فإذا لم يؤد تحسن الأداء إلى وجود أثر أسفل الميزانية، فإنه يجب إعادة النظر في استراتيجية ومهمة المؤسسة.

لذا فعلى المؤشرات المالية أن تلعب دورا أساسيا ولو في تذكير المسيرين بأن: جودة أحسن، مسارات أحسن حلقات أقصر، إطلاق منتجات وخدمات جديدة، إنتاجية مرتفعة ليست لها نهاية في حد ذاتها بل مجرد وسائل للوصول إلى الهدف، وبعبارة أخرى لن تكون هذه التحسينات مفيدة، إلا إذا ترجمت بارتفاع رقم الأعمال وتدنيه التكاليف، أو باستعمال أفضل للأصول، فحتى يكون نظام القياس كاملا وفعالا يجب أن ينعكس كل من تحسين المسارات، خدمة الزبائن منتجات وخدمات جديدة على الأداء الحالي بتضاعف رقم أعمال، تخفيض أعباء وسرعة دوران أصول المؤسسة.

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي

يمكن استخراج مؤشرات ومعايير مالية للشركة تساعد المستثمرين في التعرف بسهولة على أداء المؤسسة في الماضي والحاضر والوصول إلى استنتاجات مستقبلية من خلال الأرقام المقارنة أو النسب المئوية أو الرسوم البيانية. وهناك مجموعة من المؤشرات المالية يتم توضيحها كما يلي:

أولا- نسب السيولة: وتبين هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها على المدى القصير وتضم النسب التالية:

1-1- نسبة التداول: هي عبارة عن قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة، وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100\%$$

2-1- نسبة السيولة السريعة: هي عبارة عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل دون المساس بمخزونها السلعي، وتحسب وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{نسبة السيولة المنخفضة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100\%$$

3-1- نسبة السيولة النقدية: هي مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، بواسطة النقدية المتوفرة لديها دون الأخذ بعين الاعتبار الذمم أو المخزون وتحسب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{الأصول النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100\%$$

ثانيا- نسب الربحية: وهي تقيس كفاءة وفعالية المنشأة في استغلال الموارد استغلالا امثل لتحقيق الأرباح، تلك الأرباح التي تكون ذات علاقة ببعض الأسس مثل المبيعات، الموجودات، وحق الملكية. ومن بين هذه النسب:

1-2- نسبة العائد على الموجودات: تقيس صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون من استثمارهم لأموالهم، ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى كذلك بالعائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات المؤسسة القصيرة والطويلة الأجل، وان ارتفاع هذه النسبة دليل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

2-2- نسبة العائد على حقوق الملكية: وهي تقيس ما يحصل عليه المالكون من استثمارهم لأموالهم، وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (درجة اعتماد المؤسسة على الاقتراض)، وانخفاضها يشير إلى اعتماد المؤسسة تمويلا محتفظا بالقروض. وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

2-3- نسبة العائد إلى رأسمال المستخدم: وتستخدم لقياس كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من رأسمال المستخدم (الأموال الدائمة الأجنبية) وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة العائد إلى رأسمال المستخدم} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{رأسمال المستخدم}} \times 100\%$$

2-4- نسبة الربح الإجمالي: تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على توليد مجمل الأرباح وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100\%$$

2-5- نسبة الربح الصافي: تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على توليد أرباح صافية وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة الربح الصافي} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100\%$$

ملاحظة: صافي المبيعات = المبيعات - مردودات المبيعات وخصم المبيعات ومسحوبات المبيعات.¹

ثالثاً- نسب المديونية (الاقتراض): تقيس هذه النسب مقدار مساهمة الديون ورأسمال في تمويل شراء الموجودات وهي أنواع:

3-1- نسبة القروض إلى مجموع الأصول: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الأموال المقرضة في إجمالي الموجودات سواء كانت ديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، فإذا كانت النسبة عالية فإن ذلك يشكل خطورة على الدائنين بشكل خاص، أما إذا كانت منخفضة فقد يعني أن المؤسسة تعمل على تقليل التمويل عن طريق الاقتراض لتوفير هامش أمان للدائنين يحميهم من احتمال تعرض المؤسسة للعسر المالي وتحسب بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة القروض إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100\%$$

¹ ماجدة العطية: إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص: 187.

3-2- نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية (نسبة المديونية الكاملة): وتعبر عن النسبة بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي للمؤسسة.

$$\text{نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{حقوق الملكية (الأموال الخاصة)}} \times 100\%$$

3-3- نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية (نسبة المديونية قصيرة الأجل): وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

3-4- نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض: وهي تعكس مدى قدرة المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية لسداد القروض المستحقة عليها كما يلي:

$$\text{نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع القروض}} \times 100\%$$

3-5- نسبة هيكل رأسمال: ونعني به مصادر التمويل طويلة الأجل (الالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية).

$$\text{نسبة هيكل رأسمال} = \frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل}}{\text{مجموع هيكل رأسمال}} \times 100\%$$

رابعاً- نسب النشاط: وهي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصول، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة وهي أنواع، ويمكن تلخيصها كما يلي :

4-1- معدل دوران جميع الأصول: يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في إدارة مجموع الأصول وتوليد مبيعات منها، حيث:

$$\text{معدل دوران جميع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} \times (\text{مرة}).$$

2-4- معدل دوران الأصول المتداولة: مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها المتداولة، وتوليد مبيعات

منها، وتعطى بالصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} \text{ (مرة).}$$

3-4- معدل دوران الأصول الثابتة: مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة، وتوليد مبيعات منها

وتعطى بالصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}} \text{ (مرة).}$$

4-4- معدل دوران الأصول المستغلة: هناك من ينتقد معدل دوران إجمالي الأصول بأنها لا تعطي اعتبارا

لأصول المؤسسة وبالتالي يكون إجمالي الأصول يحتوي على أصول غير مستغلة في الإنتاج ومن هنا جاءت هذه النسبة لتأخذ في الاعتبار أصول مستغلة فقط.

$$\text{معدل دوران الأصول المستغلة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المستغلة}} \text{ (مرة).}$$

5-4- معدل دوران رأسمال العامل: هنا لابد من الإشارة الى مفهوم رأسمال العامل.

4-5-1- مفهوم رأسمال العامل: رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات

ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، و لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تتمول الأصول الثابتة و الأصول المتداولة.¹

¹ J. Pitverdier : "la finance d' entreprise " , 1993 , P 77 .

و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

* من أعلى الميزانية : يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة و يحسب بالطريقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أموال الدائمة} - \text{أصول الثابتة}$$

* من أسفل الميزانية : يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون و يحسب كما يلي :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{ديون قصيرة الاجل}$$

4-5-2- مفهوم معدل دوران رأسمال العامل : يبين كفاءة الوحدة في إدارة الأصول واستثمارها بشكل جيد،

بحيث لا تكون هناك أموال بدون استثمار، وفي نفس الوقت تكون الوحدة قادرة على سداد التزاماتها الجارية ويعبر عنها كما يلي :

صافي المبيعات

$$\text{معدل دوران رأسمال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأسمال العامل}} \text{ (مرة).}$$

متوسط رأسمال العامل

المطلب الرابع: تقييم مؤشرات الأداء المالي

من خلال دراسة مختلف مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة والمثلة في النسب المالية (نسب السيولة، النشاط، الاقتراض، الربحية) توصلنا إلى النقاط التالية:

- كلما كانت نسبة السيولة في المؤسسة جيدة كلما دل ذلك على الأداء الجيد للمؤسسة وقدرتها على تسديد التزاماتها على المدى القصير، والعكس في حالة انخفاضها. شرط ألا تكون السيولة كبيرة جدا إلى درجة أن تبقى الأموال عاطلة، كما يجب ألا تكون السيولة منخفضة جدا إلى درجة تعرض المؤسسة إلى عجز مالي وبالتالي عدم قدرتها على سداد ديونها.

- كلما كانت نسبة النشاط في المؤسسة مرتفعة دل ذلك على كفاءة وفاعلية المؤسسة محل الدراسة في استخدام مواردها المالية المتاحة لديها والتي غالبا ما تكون متمثلة في أصولها المتداولة والثابتة، كما تعبر عن كفاءة المؤسسة في الاستثمار الأمثل لأصولها وربحيته في المدى الطويل والعكس صحيح.

- إن نسب الاقتراض تبين مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها على المدى الطويل، أي دراسة الهيكل المالي طويل الأجل بشكل أساسي، حيث أن الاقتراض يعتبر مصدر من مصادر التمويل المهم لمعظم المؤسسات لم يوفره من مزايا، إلا أن المبالغة في الاعتماد عليه قد يؤدي بالشركة إلى الإفلاس. ومنه فكلما كانت نسبة الاقتراض في المؤسسة مرتفعة كلما كان ذلك في غير صالح المؤسسة، والعكس فكلما قلت نسبة الاقتراض كلما دل ذلك على وضع جيد للمؤسسة وقدرتها على الحصول على قروض بسهولة في المستقبل.

- كلما حققت المؤسسة أرباح كبيرة كلما كان ذلك مؤشر جيد للمنشأة، والعكس، وتعتبر نسب الربحية أكثر النسب المالية دلالة وأفضلها لتقييم الأداء وخاصة عند المقارنة مع منشآت مماثلة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن مفهوم الأداء يختلف باختلاف وجهة نظر كل طرف فالعملاء ينظرون إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم وبأسعار معقولة، وينظر الموظفون إليه من جهة قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل في جو ملائم، في حين تنظر الدولة إليه في قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية جيدة لرفع حصيلة الضرائب والمساهمة في زيادة الدخل القومي، أما فئة المسيرين فتتنظر إلى الأداء من جهتين وهما: الكفاءة (تحقيق النتائج بأدنى التكاليف)، والفعالية (قدرة المؤسسة على بلوغ الأهداف المسطرة).

ويصنف الأداء إلى عدة أنواع وذلك وفق عدة معايير كما نجد أن أهم نوع في أي مؤسسة اقتصادية هو الأداء المالي باعتباره أداة تعبر عن أداء المؤسسات من خلال مؤشرات مالية، كما يمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة، هذا الأخير بدوره يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية الإدارية، والفنية التي تحكمه.

وللأداء المالي أهمية ودور كبير في عملية تقييم المؤسسة الاقتصادية، وهذا لا يتحقق إذا لم يحسن المسيرون اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء بدقة.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي لقيمة المؤسسة

تمهيد الفصل

المبحث الأول: القيمة بين الفكر الاقتصادي، المحاسبي والمالي

المطلب الأول: القيمة في الفكر الاقتصادي

المطلب الثاني: القيمة في الفكر المحاسبي

المطلب الثالث: القيمة في الفكر المالي

المبحث الثاني: قيمة المؤسسة

المطلب الأول: مصطلحات حول القيمة

المطلب الثاني: أنواع القيمة

المطلب الثالث: معايير القيمة

المطلب الرابع: مداخل أو مناهج القيمة

المبحث الثالث: مفاهيم حول عملية التقييم

المطلب الأول: مفهوم عملية التقييم

المطلب الثاني: مبادئ عملية التقييم

المطلب الثالث: طرق وإجراءات عملية التقييم

المطلب الرابع: دوافع وأهداف عملية التقييم

خلاصة الفصل

تمهيد:

لقد شهدت القيمة في الفكر الاقتصادي جدلاً واسعاً بين مختلف المفكرين والمدارس، فقد كانت محل اهتمام كبير الأمر الذي جعلها تحوز على حجم كبير من الدراسة ضمن النظرية الاقتصادية، حيث نجد أنها قد حظيت بنظرية تفسرها وتسلط الضوء عليها وهي نظرية القيمة، وذلك لما لها من أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية، كما شهد مفهوم القيمة اهتماماً ماثلاً على مستوى الفكر المالي والمحاسبي.

كما أن مفهوم القيمة ليس واضحاً ومباشراً كما يعتقد الكثير من الناس، فقيمة أي أصل تتوقف على عدة عوامل: الجهة التي يتم إجراء تقدير القيمة لحسابها، التوقيت والغرض من عملية تقدير القيمة وغيرها. ومن أجل التعرف أكثر على القيمة سوف نتطرق إلى بعض المفاهيم والتعريفات الأساسية للقيمة وعملية التقييم التي يكون من المهم فهمها عند تطبيق مداخل تقدير القيمة.

المبحث الأول: القيمة بين الفكر الاقتصادي والمحاسبي والمالي

عرفت القيمة تطوراً كبيراً عبر مختلف المراحل كان ذلك نتيجة لاختلاف مفهومها من وجهة نظر كل فكر، فالفكر الاقتصادي تطرق إلى مفهوم القيمة من خلال نظرية القيمة، بالإضافة لكون هذه الأخيرة تؤدي إلى تحديد تكاليف المنتجات وقياس عناصر الذمة المالية واستخدام الأرقام في التعبير عنها وعن مجمل العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات (اهتمام الفكر المحاسبي)، نجد أنها تعدت هذا المجال لتشمل المؤسسة الاقتصادية وأسهمها وتصبح بذلك أداة مهمة ومساعدة لنظام التسيير داخل المؤسسة وللأطراف الأخرى خاصة منهم المستثمرين الماليين فيما يتعلق بدعم اتخاذ القرارات (اهتمام الفكر المالي).

المطلب الأول: القيمة في الفكر الاقتصادي

لقد حظي مفهوم القيمة بنصيب وافر من الدراسة في الفكر الاقتصادي من خلال الجدل حولها عبر مختلف المدارس الاقتصادية المتعاقبة. فلقد اعتبر الفيزيوقراط (الطبيعيون) أن مقياسها هو نابع عن العمل في الأرض التي تعتبر وحدها مصدر الثروة وذلك دون تحديد أو تفصيل.

أما المدرسة التجارية فقد أرجعت مفهوم القيمة إلى المعادن النفيسة، وإن قوة أي دولة واقتصادها يكمن في مدى امتلاكها للمعادن النفيسة من الذهب والفضة.¹

أما المدرسة الكلاسيكية والماركسية فردته إلى تكاليف الإنتاج وخاصة العمل (مع الاختلاف في المفهوم)، في حين يرى أصحاب المدرسة الحديثة (النيوكلاسيك) أن ما يحددها هي المنفعة في المقام الأول كما ذهب تيار آخر ينتمي إلى نفس المدرسة إلى اعتبار أن كل من تكاليف الإنتاج (العمل) والمنفعة لهما تأثير مشترك في تحديد القيمة.

وتشكل نظرية القيمة (نظرية الأسعار النسبية) الأساس أو النواة لكل نظام نظري عام إذ نجد أنها تمثل محور التحليل الاقتصادي لمختلف المدارس.

¹ طاهر فاضل البياتي و خالد توفيق الشمري: مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلّي، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2009، ص: 453.

ويمكن استعراض بعض الخصائص الهامة التي جاءت بها دراسات الفكر الاقتصادي:

أولاً: ينطلق مفهوم القيمة في الفكر الاقتصادي من أن القيمة تمثل الحكم المعطى على أهمية سلع أو خدمة بمفهومها الواسع.

ثانياً: يميز الفكر الاقتصادي بين ثلاث ثنائيات من المفاهيم مرتبطة بالقيمة وهي:

2-1- قيمة إجمالية لا قيمة وحدوية: يتم الحديث عن مفهوم القيمة الإجمالية أو الوحدوية في إطار النظر إليها

كقيمة مجردة أو فردية (مرتبطة بحالة خاصة). إذ نصف القيمة بالإجمالية إذا كانت مجردة ولا تعكس حكم فرد أو حالة خاصة بينما القيمة الوحدوية فتطلق عندما تكون القيمة فردية أي تعكس حكم فرد.

2-2- قيمة موضوعية وذاتية: تتمثل القيمة الموضوعية في القيمة الاجتماعية بمعنى الأهمية التي يعطيها مجموعة من

الأفراد للسلعة بالنظر لقدرتها في إشباع حاجاتهم، أما القيمة الذاتية فهي القيمة التي يعطيها فرد إلى السلعة بالنظر لما تقدمه من إشباع لحاجته الخاصة.

2-3- قيمة الاستعمال والمبادلة: تتمثل قيمة الاستعمال في القيمة المعطاة للسلعة بالنظر لقدرتها على إشباع

الحاجة بشكل مباشر، أما قيمة المبادلة فتوضح العلاقة أو نسبة تبادل الوحدات بين سلعتين.

انطلاقاً مما تقدم من المفاهيم المرتبطة بالقيمة نجد أن الفكر الاقتصادي عندما يشير إلى قيمة الاستعمال فإنه يعني بها قيمة استعمال ذاتية ووحدوية، وعند الإشارة إلى قيمة المبادلة فنحن بها قيمة مبادلة موضوعية ووحدوية، أما عندما تتميز القيمة بأنها موضوعية ذاتية وإجمالية فإنها تمثل قيمة المنفعة وعلى هذا الأساس يمكن شرح هذين المفهومين الأساسيين حول القيمة في الفكر الاقتصادي على النحو التالي:

2-4- قيمة الاستعمال: يشير هذا المفهوم إلى أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك من خلال المنفعة التي يقدمها له

وبالتالي يعكس هذا المفهوم ويقاس حجم الإشباع الذي يعود للمستهلك من وراء استعماله المباشر لهذه السلعة، ومنه يخضع قياس السلعة للذاتية ذلك إن قيمة السلعة حسب تختلف من مستهلك لآخر لاختلاف مقدار تلبية حاجة كل منهم.

2-4-1- قيمة المبادلة: هي قيمة مال بالنسبة لمال آخر، أي هي القيمة الشرائية للمال، كما أن قيمة المبادلة

قيمة موضوعية تختلف من سوق لآخر.

وفي الحقيقة أن الصلة موجودة بين القيمتين بحيث تسمح هذه العلاقة بإدخال قيمة الاستعمال ضمن مفسرات قيمة المبادلة، وقد بينت دراسات الاقتصاديين الغربيين أن لهذه الحقيقة أثراً كبيراً في نظرية القيمة، فمن المؤكد أن الشيء لا يمكن أن تكون له قيمة إن لم يكن نافعا، غير أن المنفعة لا تكفي وحدها بل لابد أن يكون الشيء نادراً بالنسبة للحاجات.¹

ثالثاً: يتم الاعتماد على تيارين رئيسيين في مجال استعمال وحدة القياس لتحديد قيمة التبادل حسب ما جاء به الفكر الاقتصادي وهما:

1- مقال منشور على الموقع: <http://www.royalcubconsulting.com>، تاريخ الاطلاع 2013/02/18، على الساعة: 9:00، بدون تاريخ نشر.

1- القياس بوحدات مادية (قياس عيني): يرى أصحاب هذا التيار أن استخدام وحدات

مادية كأداة لقياس القيمة يعتبر أفضل من استخدام النقود وذلك لتأثر هذه الأخيرة بتغير قوتها الشرائية بشكل مستمر.

2- القياس بوحدات نقدية (القياس المالي): يرى أصحاب هذا التيار أن ضرورة

اعتماد النقود في القياس نظراً لثمتها بالقبول العام لدى المجتمع كمقياس للقيمة.

رابعاً: لقد تأثر فكر المدارس الاقتصادية بالظروف التي نشأت فيها مما انعكس على تسلسل الفكر الاقتصادي عبر مختلف مدارس في معالجته لمختلف القضايا ويمكن تصنيف النظريات المفسرة للقيمة إلى ثلاث أنواع:

1- نظرية نفقة الإنتاج: برزت نظرية الإنتاج بظروف ومشكلات طبعها بطابع العصر الذي عاشته، والمفكرين

الاقتصاديين الذين درسوا من واقع المشكلات التي عاشوها، وكانوا يعتبرون الإنتاج هو خلق مادة جديدة من مادة موجودة أصلاً.

إن كل هذه النظريات المفسرة للقيمة قد اعتمدت على نفقة الإنتاج، والمقصود بالإنتاج وكل ما في طاقة الإنسان ومقدوره هو تغيير وتحويل شكل المادة بحيث تتناسب مع عملية استهلاكها". ومن بين النظريات:

1-1- نظرية " آدم سميث " في القيمة:

إستننتج آدم سميث في نظريته بأن هناك نوعين من الأثمان " القيمة " الثمن الجاري أو ثمن السوق والثن الحقيقي وهو ما يعرف بالثن الطبيعي، وقد توصل آدم سميث الى وجود علاقة بين الثمن الجاري وبين العرض والطلب، وأما الثمن الحقيقي فيتوقف على الجهد الذي يبذله للحصول عليه. وقد ربط آدم سميث قيمة المبادلة بمضمون هذا الجهد الذي يتوقف على بدائية الجماعات وتقدميتها كما يلي:

1-1-1- قيمة المبادلة في الجماعات البدائية: وهي الجماعات التي تملك الأرض سابقاً، وتراكت رؤوس

الأموال لديها، وقد أستنتج آدم سميث أيضاً بأن تلك الجماعات إلى أن العمل هو العنصر الوحيد الذي يتحمل الجهد في سبيله وإن كمية العمل هي قيمة المبادلة.

1-1-2- قيمة المبادلة في الجماعات المتمدينة: وهي الجماعات التي تتمتع بالأرض موضوعاً للملكية، وكذلك

تراكم رؤوس الأموال بدون العمل وبالعكس الجماعات البدائية، وحيث أن تفسيره للقيمة بنفقة الإنتاج (الأجر، الربح، الربح).

1-2- نظرية " ريكاردو " في القيمة: تتميز نظرية ريكاردو في القيمة كما يلي :

- إدخال عامل آخر في تحديد القيمة وهو الأجر.

- استبعاد الربح في تحديد القيمة.

1-3- نظرية "ماركس" في القيمة: إن جديد ما جاء به ماركس في نظريته أنه قد طبقها على العمل، وكذلك

ادخل بعض المفاهيم مثل: العمل في القيمة، فائض القيمة، ميل القيمة، مركز رأس مال المتزايد ومركزية المتزايدة

وقد قدم ماركس الوسيلة التي يمكن بها تحديد درجة أو مدى الاستغلال الذي يتعرض له العامل من جانب الرأسمالي وهي "معدل فائض القيمة" وهذا المعدل هو النسبة بين مبلغ فائض القيمة الذي يحصل عليه أي الربح وبين المبلغ الذي يدفعه للعمال في مقابل قوة عملهم أي الأجور ويسمى ماركس هذا المبلغ الأخير (رأس المال المتغير) لأن قيمته تتغير بالزيادة خلال عملية الإنتاج فهو يؤدي إلى إنتاج ما يعادل قيمته نفسها وأيضاً قيمة زائدة عليها أي فائض قيمته وعلى هذا يكون معدل فائض القيمة (رأس المال المتغير)، ويكون معدل فائض القيمة هو "التعبير الدقيق عن استغلال قوة العمل بواسطة رأس المال أو العامل بواسطة الرأسمالي".

فمثلاً: إذا كانت قيمة قوة العمل تساوي 6 ساعات وقيمة ناتج العمل تساوي 8 ساعات فإن فائض القيمة يكون مساوياً لساعتين ومعدل فائض القيمة 33,34%، وإذا كانت قيمة ناتج العمل 10 ساعات يصبح هذا المعدل 66,66% وإذا زادت هذه القيمة إلى 12 ساعة يصبح المعدل 100%، وقد فرق ماركس بين فائض القيمة المطلق وفائض النسبي.

1-4- النظرية التقليدية (نظرية نفقة الإنتاج):

تعتبر كلا نظريتي آدم سميث وريكاردو أساساً للنظرية التقليدية والتي تم تطويرها من قبل "ستيوارت ميل" و"كاري" وغيرها، وقدموا تفسيراً للقيمة، بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة كما تم التطرق إليها سابقاً.

من الملاحظ أن التقليديون لم يفرقوا بين الفوائد والربح، إلى أن تقدم الاقتصادي الأمريكي "كاري" خطوة أخرى، فقد فسر بأن القيمة لا تتحدد بنفقة الإنتاج، بل بنفقة إعادة الإنتاج.

حددت النظرية التقليدية أن الفائدة هي ثمن الادخار، ومعنى ذلك أن الفائدة تتحدد بعرض وطلب الادخار مع وصوله إلى التساوي مع نفقة إنتاج الادخار.¹

وأما تفسير هذه النظرية للفائدة بنفقة الإنتاج :

1- ضمان عرض الادخار وإهمال الطلب على الادخار.

2- الفائدة هي ثمن للادخار دون التضحية ما، وهذا هو شأن الأغنياء.

3- الامتناع عن قرض ما أذخر دون الحصول على الفائدة.

4- الفائدة بأنها ثمن النزول عن السيولة".

2- المنفعة: ويمكن تلخيصها في ما يلي:²

¹ أكبر عمر محي الدين الجباري: الاقتصاد السياسي، بدون طبعة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007-2008، ص. 6-8.

² المرجع نفسه، ص. 9، 10.

2-1- نظرية المنفعة الكلية في الاقتصاد-نظريات قيمة- :

لغرض تفسير القيمة بالمنفعة الكلية لابد من معرفة آراء الاقتصاديين في هذا المجال حول الأشياء ذات المنفعة الكبيرة وتكون عادة قيمتها قليلة مثل الماء، وأن الأشياء ذات المنفعة ضئيلة تكون قيمتها عالية مثل الماس والذهب، وحيث أن " آدم سميث " أستبعد القيمة بالمنفعة، وكذلك " ريكاردو " فسر أن المنفعة ليست قياساً للقيمة، وأما " ماركس " بالرغم من تأييده لكلا نظريتين أعلاه إلا أنه أعترف بأن المنفعة شرط أساسي لكل قيمة.

وأما محاولات بعض الاقتصاديين الفرنسيين في نهاية القرن الثامن عشر، وخاصة " جالياني، وترجو، كندياك " فأوضحوا بأن الأشياء التي تكون لها قيمة لا لأنها قد احتوت نفقة بل لأنها تشبع حاجات الإنسان، أي لأنها لها منفعة وبالإضافة إلى ذلك أن القيمة تتناسب مع المنفعة.

ومن جهة أخرى فقد رأى " ساي " أن الأشياء تتبادل تبعاً لمنفعتها الاجتماعية (أي تبعاً لمنفعتها الكلية).

2-2- نظرية المنفعة الحدية في القيمة :

والمنفعة الحدية أو المنفعة النهائية هي منفعة الوحدة التي تشبع أقل الحاجات بحيث يمتنع الشخص - عند الوصول إليها - عن طلب وحدات إضافية جديدة من سلعة أو خدمة، إما لأن المنفعة منها تنعدم، أو لأنه يفضل أن يشبع حاجات جديدة وتقسم المنفعة الحدية إلى نوعين: أولها المنفعة الحدية الفردية هي التي لا تتحد قيمة المبادلة، وثانيهما المنفعة الحدية الجماعية وهي التي تحدد قيمة المبادلة، ومن خلال تحليل المنفعة الحدية وجدت أن القيمة تتوقف على علاقة بين العرض والطلب والعوامل التي تؤثر عليهما.

3- نظريات الازدواج:

بالرغم من الآراء والتفسيرات لدى الاقتصاديين من خلال نظرياتهم حول تفسير القيمة بنفقة الإنتاج وكل نظريه أهملت جانباً معيناً منها، إلا أن ظهرت محاولة أخرى من قبل " الفرد مارشال " بدمج بين العنصرين، هما نفقة الإنتاج والمنفعة، أي العرض والطلب في تفسير القيمة.

وأما بالنسبة إلى فكرة لدى " ساي "، بأن قيمة السلع لا تتوقف على مقدار العمل الذي ساهم في إنتاج فحسب، بل تتوقف أيضاً على المنفعة.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة التقليدية والمدرسة الحدية لإغفالها الغرض في مجال تفسير القيمة، أي في مجال البحث عن العوامل التي تحدد القيمة. وأمام هذه الانتقادات، قدم مارشال أساساً لنظرية الازدواج، وذلك بإدخال العرض والطلب معاً في تحليل القيمة. فقد توصل " مارشال " إلى أن القيمة تتوقف على المنفعة وعلى نفقة الإنتاج، أي الطلب والعرض ويتضح هذا الاتجاه الموفق إلى أن المنفعة هي أساس الطلب والعرض.¹

¹ المرجع السابق، ص، ص: 12، 11.

المطلب الثاني: القيمة في الفكر المحاسبي

يتفرد الفكر المحاسبي بدوره الرائد في القياس ويمثل جوهر ارتكاز العمل المحاسبي ومحوره وذلك من خلال استخدام أرقام في التعبير عن الأنشطة التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية بهدف تحديد نتائجها ووضعيتها المالية، ويمكن تصنيف ما أورده الفكر المحاسبي في مجال القياس المحاسبي للقيم إلى مدخلين:

أولاً- مدخل مقارنة التكلفة في القياس المحاسبي: يعتمد هذا المدخل في تقييم وتحديد النتائج وتصوير المراكز المالية للمؤسسات على أساس التكاليف التي تم إنفاقها للحصول على الأصول أو الخصوم وذلك بتكلفة الحياة أو الشراء للعناصر المحصل عليها من خارج المؤسسة، وتكلفة الإنتاج للعناصر المنتجة بواسطة إمكانيات المؤسسة نفسها، ونجد طريقتين للتقييم وفق هذا المدخل هما:

2-1-1- طريقة التكلفة التاريخية:

يرتكز هذا التقييم وفق هذه الطريقة على أحد المبادئ المحاسبية الهامة والمتمثل في مبدأ التكلفة التاريخية المعتمد في تسجيل العمليات المحاسبية وقد تعرض هذا المبدأ لانتقادات واسعة لأنه لا يعطي الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة مع التدهور الحاصل في القدرة الشرائية للنقود مما أدى إلى معايير تشير إلى ضرورة تقسيم بعض الأدوات المالية كالقيم المشتقة وفق مبدأ القيمة العادية كبديل للتكلفة التاريخية.

2-1-2- طريقة التكلفة التاريخية المعدلة:

وما يلاحظ اقتصار مجال تطبيق مفهوم القيمة العادلة حسب المعايير الدولية على الأصول المالية فقط وبقاء تقسيم الأصول لأخرى بالتكلفة التاريخية مما يبين أن هذه الأخيرة ما زالت تتمتع بقبول عام وبنوع من الموضوعية.

ثانياً- مدخل القيمة في القياس المحاسبي: يعتمد مدخل القيمة في تقييم وتحديد النتائج وتصوير المراكز المالية للمؤسسات على أساس مفهوم القيمة في عملية التقييم المحاسبي.¹

وذلك من خلال طرق القياس التالية:

2-1- طريقة التكلفة الاستبدالية الجارية (أسعار السوق):

توفر هذه الطريقة قدر كبير من الدقة في تحديد النتائج، مما يحقق واقعية القياس والحفاظ على رأس المال المادي للمؤسسة، إلا أن هناك عدة انتقادات توجه إليها مثل: صعوبة تحديد ماهية تكلفة الإحلال الواجب الاعتماد عليها.

2-2- طريقة محاسبة التحديث المستمر:

وتقوم على افتراض أساسي ينطلق من أن مشاركة المؤسسة في النشاط يتطلب قيامها بالاختيار بين بدائل التشغيل المختلفة، وذلك نظراً لندرة الموارد المتاحة لديها.

¹ هوري السويسي: تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 200-2008، ص: 23.

2-3- طريقة الدخل المتوقع: يقوم على مفهوم القيمة الاقتصادية في قياس القيمة، حيث تختص المحاسبة تبعاً لهذه الطريقة بقياس المنافع الاقتصادية المتوقع حصول المؤسسة عليها في المستقبل نتيجة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها.

من خلال ما تقدم حول الفكر المحاسبي عن القيمة، نجد أن طرق التقييم التي أوردتها هذا الفكر قد تأثرت بما جاء به الفكر الاقتصادي فيما يخص تفسير القيمة وقياسها.

المطلب الثالث: القيمة في الفكر المالي

ينصرف الفكر المالي (النظرية المالية) في دراسة القيمة إلى القيمة المرتبطة بالمؤسسة. وذلك في إطار ما يعرف بنظرية قيمة المؤسسة التي تستمد مرجعيتها في الأساس من الفكر الاقتصادي في الجانب النظري، وتستعير جانباً من أدوات القياس من الفكر المحاسبي.

أولاً- تطور النظرية المالية من النظرية التقليدية إلى النظرية الحديثة: تدرس النظرية المالية جانبين هامين هما: مالية المؤسسة، ومالية الأسواق. إذ أن كثيراً من الدراسات تمزج بين النوعين مما يصعب الفصل بينهما.

وقد تطورت وبرزت النظرية المالية عبر عدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:¹

المرحلة الأولى (من بداية القرن العشرين): تميزت بظهور علم قائم بالمالية منفصل عن علم الاقتصاد، وكان محتواها وصفي بمعنى يبحث في الأدوات، الهيئات، الإجراءات المرتبطة بالأسواق المالية.

المرحلة الثانية (تبدأ من 1920): تميزت بنوع من الإبداع التكنولوجي وبرز صناعات جديدة، وكان دور الفكر المالي منصب على وصف طرق التمويل الخارجية لتتبع التسيير المالي الداخلي للمؤسسة.

المرحلة الثالثة (تبدأ من أربعينيات القرن العشرين وبداية الخمسينيات): ارتكزت على نظرة الأطراف الخارجية وتميزت بالجانب الوصفي، وإعطاء أهمية كبرى إلى طرق اختيار الاستثمارات، كما شهدت ميلاد نماذج التقييم، وظهور علاقة بين التسيير المالي وتحليل الأوراق المالية.

في 1952: قدم ماركويتز في مقاله الشهير "اختيار المحفظة" الذي ادخل حالة عدم التأكد الذي نجم عنها ثورة في مجال المالية وقدم قياساً للمردودية والخطر من خلال الأمل الرياضي، والانحراف المعياري.

في 1958: قام كل من مودجلياني وميلر بتغيير أسلوب التفكير والتحليل، وبالأخص التي جاعت في مقاله "تكلفة رأس المال، مالية المؤسسة ونظرية الاستثمار". وتمثل الافتراضات التي بني عليها نموذجهما افتراضات مبسطة ولذلك جاءت بعيدة عن الواقع فمثلاً: نجد أن من الصوبة وجود سوق كاملة لرأس المال في الواقع العملي.²

¹ المرجع نفسه، ص 27-29.

² محمد صالح الخناوي وآخرون: الإدارة المالية- التحليل المالي للمشروعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الإسكندرية، 2009، ص: 401.

ومما سبق يمكن القول أن اهتمام النظرية المالية أصبح منصبا على مجالات عديدة قد أهملت في المراحل السابقة.¹

- الاهتمام بالتدقيق للأهداف المالية للمؤسسات باختلاف نوعياتها.
- الاهتمام باستحداث نظريات عديدة لتكوين الهيكل المالي، وحصر العوامل المختلفة التي يجب أخذها في الاعتبار عند إقرار هيكل مالي مع ترك المجال مفتوحا لإمكانية تعديله مستقبلا إذا ما كان هناك حاجة لذلك.
- الاهتمام بمجال تقييم الأوراق المالية.
- الاهتمام بتكلفة رأس المال التي تتحملها المؤسسة.

ثانيا- القيمة في سياق تطور النظرية المالية (ظهور نظرية القيمة):

عدم التأكد في الدراسات والنماذج، ومع الثورة الجديدة في مالية المؤسسة من خلال المعالجة الجديدة والمبكرة للقرارات المالية الكبرى (خاصة ما يرتبط بالهيكل المالي) من جهة، ومع محدودية وكثرة الانتقادات الموجهة للربح كهدف للمؤسسة من جهة أخرى، اتخذت النظرية المالية الحديثة تعظيم قيمة المؤسسة (ثروة الملاك) كهدف للمؤسسة.

وعليه أصبح الاهتمام يركز على تأثير الهيكل المالي، وقرارات الاستثمار، وباقي القرارات المالية على قيمة المؤسسة، وعليه فإن نظرية قيمة المؤسسة ظهرت كما هي عليه الآن مع ظهور النظرية المالية الحديثة وبالتحديد مع بداية دراسات مودلياني وميلر (1958).

أما مفهوم المالية التي تمثل أطارا لقيمة المؤسسة من خلال المفهوم والقياس فقد ظهر في أعمال وليامس (1938).

المبحث الثاني: قيمة المؤسسة

إن مفهوم القيمة ليس واضحا ومباشرا كما يعتقد الكثير من الناس فقيمة أي أصل تتوقف على عدة عوامل:

- الجهة التي يتم إجراء تقدير القيمة لحسابها
- نوعية القيمة الجاري قياسها والتوقيت الذي يتم فيه تقدير القيمة
- الغرض من عملية تقدير القيمة.

¹ خبراء المركز: التحليل المالي وترشيد قرارات الاستثمار، سلسلة المناهج التدريبية المتكاملة، الطبعة الثالثة، الجزيرة، مصر، 2003/2002 ص. 2-3.

المطلب الأول: مصطلحات حول القيمة

أولاً- مفهوم القيمة:

في سياق تقدير قيمة عمليات اندماج وتملك البنوك يقصد بالقيمة الاقتصادية "المبلغ - المعبر عنه بالجنيهات - يدفع مقابل أصل أو الحق في الحصول على عوائد مستقبلية من وراء استخدام ذلك الأصل وبالتالي فالقيمة الاقتصادية هي القيمة النقدية لأصل ما".¹

كما تعرف على أنها: "القيمة التي يكون المشتري على استعداد لدفعها والبائع على استعداد لتلقيها مقابل الحق في الحصول على عوائد مستقبلية من وراء استخدام أصل معين أي أنها القيمة النقدية لأصل معين".²

وتتوقف هذه القيمة على عدة عوامل:

- الاستخدام المحتمل للأصل.
- زمن تقدير القيمة.
- موقع الأصل.
- الندرة النسبية وقيم البدائل.
- سيولة السوق الخاصة بالأصل.
- حالة الأصل الفنية والمادية.
- البيئة الاقتصادية.

ثانياً- مفهوم الثمن:

بعض الاقتصاديين يقول بأن معنى الثمن والقيمة واحد حيث يعبران عن العلاقة بين النقود والسلع، بينما يرى آخرون بأن القيمة تعني معدل استبدال السلعة بالسلع الأخرى وأن الثمن يعني معدل استبدال السلعة بالنقود، ونظراً لأن المقايضة بين السلع لم تعد تستخدم إذا فهذه التفرقة بين الثمن والقيمة لا مبرر لها.

وهنا تبرز مدى عظمة فقهاء المسلمين الذين فرقوا بين الثمن والقيمة على أساس آخر، فالثمن لديهم هو ما تراضى عليه البائع والمشتري في صفقة فعلية أي المبلغ المدفوع في مقابل السلعة، بينما القيمة تعبر عن حالة افتراضية فيقولون: إن الثمن هو ما تراضى عليه العاقدان في صفقة فعلية، والقيمة هي ما قدره أهله أهل سوق السلعة بالنقود دون أن تكون هناك عملية تبادل فعلي.

¹ طارق عبد العال حماد: التقييم "تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج والخصخصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص: 5.

² محمد إبراهيم عبد الحليم: دور المحاسبة في تعظيم قيمة المؤسسات "القياس المحاسبي وقيمة المنشأة"، ملتقى منفرد في القاهرة، جمهورية مصر العربية، مايو 2007، ص: 11.

- وهذا ما يوضح ويفسر الممارسات الاقتصادية القائمة في عدة نواحي منها:¹
- أن الثمن مبنى على التراضي بين البائع والمشتري وأنه يعبر عن واقعة تمت فعلا.
 - أن القيمة تتطلب وجود خبير للتقويم واختلف الفقهاء حول تعدد المقومين فالشافعية يقولون بأن يقوم بالتقويم اثنين لأنها شهادة بالقيمة ويشترط التعدد في الشهادات المالية، بينما يقول المالكية أن التقويم حكم بالقيمة ولا يشترط في الحكم تعدد الحاكمين كما أن الجميع يشترط في المقوم الخبرة والأمانة والعدالة.
 - أن التقويم يتعلق بالمستقبل وبالتالي فهو يبنى على التخمين، ويختلف فيه المقومون كل بحسب وجهة نظره ودرجة خبرته.
 - إن التقويم يكون في حالات عدم تبادل السلعة مثل التقويم بغرض تقدير قيمة أموال أو عقارات مقدمة رهنا لقرض من بنك.
 - أن الثمن قد يزيد أو ينقص عن القيمة أو يتساوى معها فقد يقدر الخبير مبلغا معيناً قيمة لعقار ولكن عند تنفيذ الصفقة يتراضى البائع والمشتري إما على نفس هذه القيمة أو أكثر أو أقل منها في صورة ثمن يدفع فعلا.

ثالثاً- مفهوم السعر:

ويعبر عن معدل التبادل بين السلعة والنقود وبالتالي فهو يتحد مع مفهوم القيمة إذا كان السعر محدداً ومرفوماً على السلع عند عرضها للبيع، ويتحدد مع مفهوم الثمن إذا قام المشتري بدفعه فعلاً، كما أنه في أغلب الأحيان يرتبط تحديد السعر بالتكاليف وهامش الربح.

رابعاً- مفهوم التكلفة:

التكلفة هي القيمة الدلالية لعوامل الإنتاج (الأرض، العمالة، رأسمال، الإدارة) المطلوبة لخلق أصل. ويوجد فرق مماثل بين القيمة والتكلفة فتكلفة تطوير مركز للتسوق مثلاً: - قد لانعكس قيمته إذا كان موجوداً في مجتمع يفقد أكبر جهة موظفة لأفراده في اليوم التالي لافتتاح مركز التسوق وفي الحالة فإن التكلفة يمكن أن تتجاوز القيمة بكثير.

المطلب الثاني: أنواع القيمة

هناك مثل صيني يقول إن "الحكمة تبدأ بتسمية الأشياء بأسمائها الصحيحة" وهذه المقولة لها علاقة مباشرة بعملية تقدير القيمة حيث توجد مفاهيم كثيرة للقيمة ذات تعريفات واستخدامات وتفسيرات مختلفة. ومن المدهش في كثير من الأحيان بالنسبة للمصرفيين وغيرهم من المهنيين أن يسمعوها أن معنى القيمة أكثر تعقيداً من مجرد كونها "ما يساويه الشيء"، هذا ما يستدعي الوقوف على كل نوع من هذه الأنواع:

أولاً- القيمة السوقية العادلة (النقدية): هي الأكثر شيوعاً، وتعني التقاء إرادتي البائع والمشتري عند سعر معين.

وقد يقوم المشتري في حال وجود السوق التنافسية بزيادة السعر عند إحساسه بان الأصل قادر على خلق قيمة مستقبلية.

¹ محمد عبد الحليم عمر: مؤتمر تنشيط السوق العقاري المصري "الأسس العملية للتقويم والتقييم في الفكر والتطبيق الاقتصادي والمحاسبي"، جامعة الأزهر، نشر بتاريخ 25-27 يونيو، 2002، ص. 3، 4.

ويمكن تعريفها على أنها: " المبلغ الذي يمكن بيع أصل ما أو تحقيقه أو شرائه ب هاو تحمله لتسوية التزام ما بين طرفين

يرغبان في ذلك ولديهما معلومات وافية عن الشيء محل التبادل ويمكن أن تسمى قيمة السوق أو سعر السوق ".¹

ثانيا: القيمة الاستثمارية: هي عبارة عن قيمة المنافع المستقبلية النابعة من تملك أصل ما، وهي تختلف بطبيعة الحال

من مشتري محتمل لآخر بسبب العوامل التالية:

- فرص خلق القيمة المتوقعة.
- رغبة المشتري في دخول سوق جديدة.
- مخاطر تقلب القوة الايرادية للأصل.
- الوضع الضريبي.²

ثالثا- القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية: القيمة الاستعمالية هي ظرف تجرى في ظله افتراضات معينة عند تقدير

قيمة الأصول، لأنه مرتبط بالأصول ذات الاستعمال الإنتاجي. ويمكن أن توصف بأنها: قيمة أصل ما كجزء من المشروع العامل. أما القيمة التبادلية فتتربط بقيمة الشيء المملوك أو الأصل عندما يتم تبادله في حد ذاته منفصلا عن وجود كيان تشغيلي ما. والقيمة التبادلية اقل من الاستعمالية لأصل ما في مشروع الأعمال المستمر.

رابعا- القيمة الدفترية: هي مفهوم محاسبي، وتعبر عن التكلفة المحاسبية التاريخية للأصل المعني ناقص جميع

الاهتلاكات، أما بالنسبة للمنشأة الاقتصادية هي بمثابة تحديد للتكلفة الأصلية للأصول مع طرح الاحتياطات مثل: الاهتلاكات، الديون المعدومة.

خامسا- القيمة المتبقية: هي قيمة الأصل بعد اهتلاكه كلية، ولكنه لا زال ذو فائدة، أي يمكن الاستفادة منه.¹

والقيمة المتبقية تختلف عن الخردة التي يفترض فيها أن الأصل لا فائدة من ورائه.

سادسا- قيمة شهرة المحل: عبارة عن مجموعة الصفات غير القابلة للوزن أو القياس بدقة والتي تجذب الزبائن إلى

منشأة أعمال معينة وهي في جوهرها توقع استمرار تفضيل العملاء وتشجيعهم لأي سبب من الأسباب.

كما تعد قيمة شهرة المحل بمثابة ارتفاع لتكلفة الاستحواذ على المنشأة المعنية مقارنة بقيمة الأصول التي تحوزها بعد خصم

حقوق الغير والفرق هو الذي يعبر عن قيمة الشهرة.

¹ فلة حمدي و نجلاء نوبلي: استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات"، مداخلة.

² محمد إبراهيم عبد الحليم، المرجع السابق، ص: 69.

سابعا-قيمة التصفية: هي المبلغ الصافي الممكن تحقيقه في حال إنهاء المؤسسة أعمالها، ويبيع كل أصل على حدا للوفاء بالتزاماتها، وقد تكون التصفية إجبارية عند البيع الفوري، وقد تكون منظمة إذا عرض الأصل بسوق منظم، وإتاحة الوقت اللازم لإيجاد مشتري¹

ثامنا-قيمة المشروع المستمر: يبرز مفهومه عندما يتم تقدير قيمة منشأة أعمال ما باعتبارها وحدة عاملة قابلة للاستمرار والنمو ولا يهددها أي خطر مباشر يهدد بتوقف عملياتها. وقد استقرت هيئة الإيرادات الداخلية الأمريكية IRS على أن قيمة المشروع المستمر هي أصل معنوي غير قابل للاستهلاك يمتلكه مشتري منشأة أعمال ما.

بالإضافة إلى أن هذه القيمة تعكس حقيقة أن الكيان المشتري به موظفون وإدارة، وعلاقات عملاء وموردين راسخة وما إلى ذلك.

تاسعا- القيمة القابلة للتأمين هي القيمة بالجنهات للأجزاء القابلة للتلف من أصل ما، التي سيتم التأمين عليها لتعويض المالك في حالة الخسارة.

عاشرا-قيمة الإحلال هي تكلفة تملك أصل جديد ذي منفعة مساوية. وتقدير التكلفة الاحلالية يأخذ في الاعتبار الكيفية التي سيتم بها استبدال الأصل بمواد احداث وتكنولوجيا متطورة، وتستخدم قيمة الإحلال غالبا في تقييم الأصول المادية التي لا تنتج دخلا مباشرة مثل الأثاث، المعدات والتجهيزات²

المطلب الثالث: معايير القيمة

قبل أن يبدأ المحللون في تقييم منشأة ما يجب أن يفهموا تماما معيار القيمة الساري فالاعتماد على معيار القيمة الخاطئ يؤدي بالضرورة إلى قيمة مختلفة جدا، وفي حالة المنازعات احتمال رفض القيمة تماما.

وتوجد 5 معايير رئيسية للقيمة والمتمثلة فيما يلي:

أولا- القيمة السوقية العادلة: تفترض القيمة السوقية العادلة الأغراض الضريبية، مشتري وبائع راضيين على عكس القيمة الاستثمارية والتي تحدد مشتري أو بائع معين والسمات والخصائص التي يجلبها المشتري أو البائع إلى معاملة ما.

وتفترض هذه الأخيرة أيضا حدوث تعامل على أساس آلية السوق، وكون المشتري والبائع راضيين وقادرين، ويختلف ذلك عن تعريف القيمة السوقية التي هي مصطلح عقاري شائع الاستخدام عن التعريف السابق بأنها: " نوع من القيمة المعبر عنها كرأي، وتفترض مسبقا نقل ملك ما في تاريخ معين ووفق شروط محددة مذكورة".

ثانيا- القيمة الاستثمارية: يعرف المسرد الدولي هذه القيمة بأنها: "القيمة بالنسبة لمستثمر معين بناء على متطلبات وتوقعات استثمارية فردية". والقيمة الاستثمارية هي القيمة بالنسبة لمستثمر معين، وهي تعكس الصفات المحددة الخاصة بذلك المستثمر.

¹ محمد إبراهيم عبد الحليم، المرجع السابق، ص: 71.

² طارق عبد العال حماد: التقييم وإعادة هيكلة الشركات " تحديد قيمة المنشأة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص. 16-20.

ثالثا- القيمة الذاتية (الحقيقية): تقوم على تحليلات أساسية للشركات ولا سيما الشركات المتداولة أسهمها في البورصات العامة، ويقول جيفري ج. هووك انه وفقا لطريقة القيمة الذاتية تشتق أرباح الأسهم المستقبلية من تنبؤات الإيرادات ثم تخصم من الحاضر وبذلك يتم إرساء قيمة حالية للأسهم، وإذا كانت الأسهم يتم تداولها بسعر اقل من هذا الاحتساب، فإنها تكون في وضع شراء، أما إذا كان السعر السوقي أعلى من القيمة الذاتية فان الأسهم تكون في وضع بيع.

رابعا- القيمة العادلة (حقوق الدولة): هي عبارة عن: " قيمة الأسهم قبل تفعيل الإجراء المؤسسي الذي يعترض مع استبعاد أي ارتفاع أو انخفاض في الأسعار تحسبا للإجراء المؤسسي والقيمة العادلة هي معيار القيمة بالنسبة لإجراءات الدولة، وتشمل حالات أو قضايا حقوق مخالفتي رأي الأكثرية وحالات اضطهاد المساهمين، وتعريفها وتطبيقها يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى.

خامسا- القيمة العادلة (التقارير المالية): القيمة العادلة هي معيار القيمة بالنسبة للتقارير المالية منذ سنوات طويلة. والقيمة العادلة من اجل اغراض التقارير المالية كثيرا ما يتم مساواتها بالقيمة السوقية العادلة.

ومع ذلك ففي مواقف معينة مثل شراء منشأة ما تشمل القيمة العادلة لشركة ما أو قطاع في شركة ما تعاضديات ضمن معاملة ما إن وجدت، وعلى ذلك فانه في تلك المواقف قد يكون لسعر الشراء جوانب قيمة استثمارية أكثر من القيمة السوقية العادلة. وفي مواقف أخرى مثل قيمة أصول فردية معينة قد لا يتم إدراج التعاضديات وتكون القيمة العادلة أكثر شبيها بالقيمة السوقية العادلة.¹

المطلب الرابع: مداخل أو مناهج القيمة

توجد ثلاثة مداخل فقط لتقييم أي أصل أو منشأة أو حصة في منشأة وهي:

أولاً- مدخل الدخل: يستطيع المحلل وفقا لهذا المنهج أن يستخدم طريقة التدفق النقدي المخصوم أو طريقة التدفق النقدي المرسل، وكل هذه الطرق يمكن أيضا إعدادها عن طريق طريقة حقوق الملكية المباشرة أو طريقة رأسمال المستثمر.

ثانيا- مدخل السوق: يمكن للمحلل أن يطبق مضاعفات الشركات العامة (المتداولة في البورصة) أو مضاعفات مشتقة من معاملات عامة وخاصة معا.

ثالثا- مدخل الأصول: في هذا المنهج غالبا ما يتوجب على المحلل الاختيار بين تقييم الأصول المادية فقط أو الأصول المعنوية الفردية أو كل الأصول المعنوية كمجموعة جماعية.

وكما ذكرنا سابقا انه لا توجد مداخل أخرى للتقييم ومع ذلك توجد طرق عديدة ضمن كل واحد من المداخل الثلاثة يمكن للمحلل أن يدرس إمكانية إتباعها عند أداء عملية تقييم ما. كما توجد منهجيات مختلفة لكل واحد من هذه الاختيارات.

¹ طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص . ص: 36-40.

إن جميع المناهج الثلاثة يجب دراستها في كل عملية تقييم، ومع ذلك فليس من الشائع تطبيق المناهج الثلاثة جميعا في كل عملية تقييم. فعلى سبيل المثال: يستخدم منهج الأصول بصورة اقل عند تقييم الشركات العامة (المتداولة في البورصة)، حيث إن الوقت يبرران مستوى الدقة المرتفع - إن وجد - الذي يوفره منهج التكاليف. وغالبا ما يتم استبعاد قيم أصول معنوية محددة بسبب حقيقة أن قيم الأصول المعنوية يتم تسجيلها عند التطبيق الجيد لمنهجي الدخل والسوق، مما يوفر في معظم الظروف قيم الأصول المعنوية الإجمالية.

وكما ذكرنا سابقا انه لا توجد مداخل أخرى للتقييم ومع ذلك توجد طرق عديدة ضمن كل واحد من المداخل الثلاثة يمكن للمحلل أن يدرس إمكانية إتباعها عند أداء عملية تقييم ما.

المبحث الثالث: مفاهيم حول عملية التقييم

المطلب الأول: مفهوم عملية التقييم

هناك العديد من المسميات التي تطلق على عملية التقييم، كالتقييم الاقتصادي، أو تقييم كفاءة الأداء والتي تعني جميعا التقييم الذي ينظر الى الموضوع من وجهة نظر المجتمع، أي اثر المشروع على الاقتصاد القومي، وكذلك المسميات الأخرى مثل التقييم المالي، التحليل المالي تعود لمفهوم واحد وهو ذلك التقييم الذي يهم أصحاب المشروع بصفة أساسية.

يُعرف البروفيسور الأمريكي "مايكل بومان" عملية التقييم على أنها: "عملية قياس أداء المشروع. وتعتبر آخر فان التقييم المالي من وجهة نظر المستثمر هي محاولة معرفة الأرباح التي ستعود عليه أما التقييم الاقتصادي فيكون من وجهة نظر الاقتصاد القومي، وعليه فرمما يكون المشروع مربحا من ناحية التقييم المالي، ولكنه غير مربح من وجهة نظر الاقتصاد القومي ولكنه يمثل ضرورة اجتماعية والعكس صحيح.

كما يُعرف التقييم بأنه: " تقييم أنشطة المشروع من خلال النتائج المتحققة في عملية تشغيلية معينة ومقارنتها بما هو مستهدف للوقوف على الانحرافات سواء كانت ايجابية لتعزيزها أو سلبية لتحديد أسبابها وتجاوزها مستقبلا".

وعملية التقييم تتم في جميع الأنشطة الاقتصادية سواء كانت زراعية، صناعية، أو خدمية، ولا يوجد هناك اختلاف جوهري عند تقييم هذه الأنشطة، وإنما الاختلاف شكلي وهو كيفية اختيار المعايير المناسبة لكل نشاط. وبالتالي يمكن القول أن عملية التقييم ضرورية في أي مؤسسة.¹

¹ مقال منشور على الموقع: <http://econ.to relax.net> ، تاريخ الاطلاع: 2013/1/1، على الساعة: 11:15 ، بدون تاريخ نشر.

المطلب الثاني: مبادئ عملية التقييم

إن المبادئ الاقتصادية الأساسية- مثل العرض والطلب- تؤثر على قيمة الملك أو الأصل، ومنه فهناك أربع مبادئ اقتصادية تؤثر على تقدير القيمة بشكل كبير وهي:

أولاً- مبدأ وجود بدائل: أي يكون أمام البائع والمشتري بدائل لإتمام المعاملة ولا يعني أن كل البدائل مرغوبة بدرجة متساوية. ولكنه يعني ببساطة أن البائع والمشتري غير مجبرين على البيع أو الشراء. فإذا لم يكن هذا هو الوضع فإن آلية السوق تتشوه ولا يكون بالإمكان تحديد القيمة السوقية العادلة.

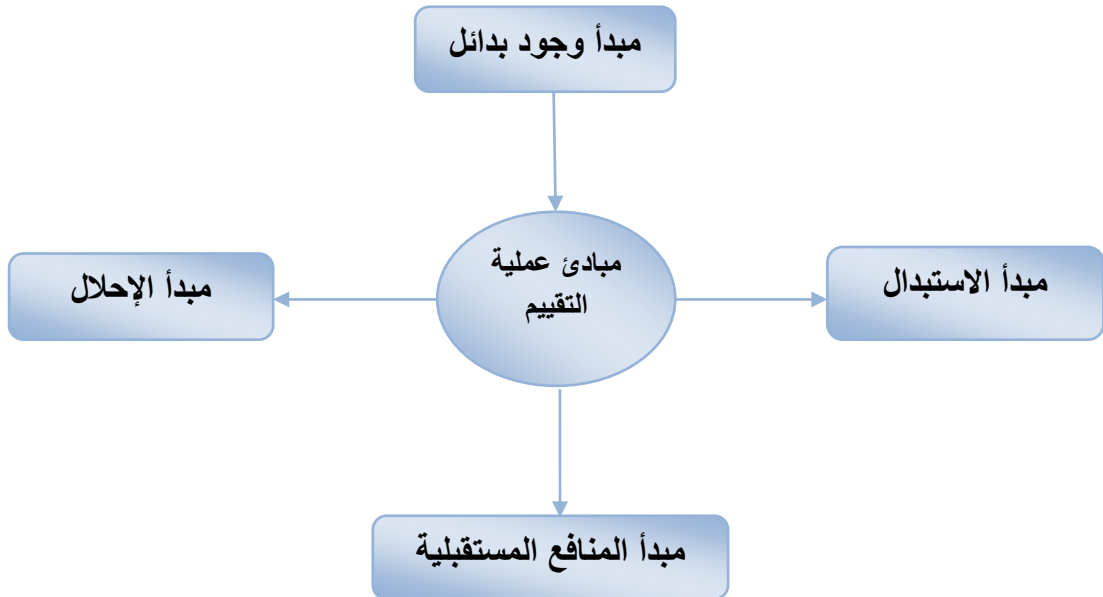
ثانياً- مبدأ الاستبدال: يقضي بأن المشتري العاقل لا يدفع في ملك أو أصل ما يزيد على تكلفة استبداله بأخر يقوم بنفس الوظيفة. فمثلاً المشتري العاقل لا يدفع مقابل جهاز مستعمل أكثر مما يمكن أن يدفعه مقابل جهاز يؤدي نفس الوظيفة. ولكن تطبيق هذا المبدأ على المنشأة ككل أصعب بكثير حيث أن تقدير التكاليف المطلوبة لاستبدال منشأة أعمال بأخرى أمر بالغ التعقيد. ويقوم مدخل التكلفة إلى تقدير القيمة على مبدأ الاستبدال.

ثالثاً- مبدأ الإحلال: أي أن قيمة الأصل تتحدد بقيمة امتلاك أصل بديل، ويمثل الأساس النظري لمدخل السوق إلى تقدير القيمة.

فمثلاً مجموعة من المستثمرين تدرس إمكانية شراء بنك ما وباعتبارهم مستثمرين فطنين فإنهم لن يدرسوا فقط البنك المستهدف في حد ذاته بل أيضاً السعر المدفوع في البنوك المماثلة.

رابعاً- مبدأ المنافع المستقبلية: بمعنى أن قيمة الملك تعكس المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من امتلاك ذلك الملك أو السيطرة عليه. ومن هذا المنظر فإن قيمة أي منشأة أعمال تكون هي القيمة الحالية الصافية لكافة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتحققة نتيجة ملكية هذه الأخيرة لذلك الأصل.¹

الشكل رقم (03): يوضح مبادئ عملية التقييم



المصدر: من إعداد الطالبة.

¹ طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق، ص . ص: 36- 40.

المطلب الثالث: طرق وإجراءات عملية التقييم

أولاً- طرق عملية التقييم:

توجد أربع طرق للتقييم وهي:

الطريقة الأولى- الميزانية: وتقوم بتجميع القيم الدفترية للأوراق المالية المتداولة في المؤسسة والمشكلة التي تظهر في هذا الإجراء هي انه يقوم بمعادلة القيم التاريخية للأصول والخصوم كما سجلها المحاسبون بقيمتها السوقية. ولان القيم الدفترية والسوقية تتباعدان باستمرار فان المثلثون يقومون بتعديل مدخلات الميزانية وفقا لهدف القيم السوقية القريبة من القيم الدفترية للوصول إلى دقة أكثر.

الطريقة الثانية- جمع القيم السوقية للأوراق المالية المتداولة: ويمكن تطبيق هذه الطريقة على الشركات التي يتم تبادلها بصورة عامة فقط. وأساسها النظري هو افتراض السوق الكامل والذي ينص على أن أسعار الأوراق المالية المتداولة تعكس بدقة القيمة الحقيقية للشركة.

الطريقة الثالثة- المقارنة مع الشركات الأخرى المشابهة والمعروف قيمتها: سواء بسبب أن هذه الشركات التي تخضع للمقارنة المباشرة قد تم بيعها مؤخرا أو لان هماكن تقيمتها بطريقة الأسهم والديون، وبالرغم من استخدام هذه الطريقة على نطاق واسع إلا أنها تخفي بعض قضايا التقييم الشائكة.

الطريقة الرابعة- التدفقات النقدية المخصومة: تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية التي سوف تحصل عليها المؤسسة لصالح حملة أوراقه المالية، وبعد ذلك نقوم بخصم هذه التدفقات النقدية للوصول إلى القيمة الحالية.

ومن خلال هذه الطرق بالإضافة إلى العديد من المتغيرات لكل طريقة ينتهي القائم بالتقييم غالبا إلى مجموعة من المؤشرات المختلفة للقيمة.¹

ثانيا- إجراءات عملية التقييم

يجب دراسة إجراءات وعوامل عند القيام بعملية تقييم منشأة ما ومنها:

- فهم طبيعة المهمة المطلوبة.
- فهم هوية العميل ومدى صحة استخدامه للتقييم.
- تحديد معيار القيمة وتعريفها، بالإضافة إلى تحديد مستخدمي القيمة.
- تحليل المعلومات المالية للشركة.
- دراسة جميع مناهج ومدخل القيمة، واختيار المنهج الأكثر ملائمة.
- المطابقة بين القيم.
- كتابة التقرير إن كان ذلك مناسباً.
- تطبيق خصومات وعلاوات ان كان ذلك مناسباً.

¹ طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص. 30 ، 31.

المطلب الرابع: دوافع وأهداف عملية التقييم

يتم تقييم المنشآت أو أصولها لأسباب عديدة ومختلفة ومن أكثرها شيوعاً:

- الاندماج والاستحواذ.
- المنازعات القضائية ومنازعات الملكية.
- ضريبة التركات والهبات والدخل.
- فسخ العلاقات الزوجية.
- قضايا حقوق المخالفين لراي الاكثرية.
- خطط ملكية اسهم الموظفين.
- تدهور قيمة الشهرة التجارية.
- عمليات اعادة الرسملة.
- التقارير المالية.
- اتفاقيات الشراء او البيع.
- تخطيط الاعمال.
- خطط خيارات الاسهم.
- التعويضات.
- عمليات إعادة التنظيم والافلاسات.
- قضايا اضطهاد حملة الأسهم.¹

¹ المرجع نفسه، ص: 34.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول بان للقيمة مفاهيم كثيرة ومتنوعة، وذلك راجع لاختلاف وجهة نظر كل من الفكر الاقتصادي، والمحاسبي، والمالي. إلا أنها كلها تصب في قالب واحد.

كما لا بد من معرفة أن كل من السعر والتمن والتكلفة هي مفاهيم مختلفة عن القيمة، لكن هذا لا يعني أنها مرتبطة ببعضها البعض، وبالتالي وجب على كل مقيم أو مثن أن يفهم بدقة كل نوع من أنواع القيمة وكل طريقة ومدخل من مدخلاتها، لان المشكلة ليست في تعدد الطرق ولكن المشكلة في مدى قدرة المقيم على اختيار الطريقة الأنسب من بين الطرق الأخرى والتي تتماشى مع وضعية كل منشأة أو مؤسسة محل التقييم وذلك من اجل الوصول دوما إلى الهدف الذي تمت لأجله عملية التقييم سواء كان الغرض من هذه العملية اندماج، استحواذ، دخول أسواق جديدة أو خصخصة، بالإضافة إلى الهدف الرئيسي وهو الوقوف على القيمة الحقيقية التي تعكس بصدق صورة المؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية بمؤسسة الأجور بودودو - بميلة -

تمهيد الفصل

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: تعريف المؤسسة

المطلب الثاني: موقع المؤسسة ونشأتها

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المطلب الرابع: تطور الإنتاج والمبيعات

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة من 2007 إلى 2011

المطلب الأول: إحصائيات عن المؤسسة

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج

المطلب الثالث: تحليل النسب المالية

المطلب الرابع: نتائج التحليل

المبحث الثالث: اثر الأداء المالي على قيمة المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: محددات الأداء المالي والقيمة

المطلب الثاني: العلاقة بين الأداء المالي والقيمة

المطلب الثالث: مناقشة الفرضيات

خلاصة الفصل

تمهيد:

تمثل المؤسسة الخلية الأساسية للنشاط الاقتصادي، ويتوقف نجاح هذا النشاط على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها التي تقوم على التسيير الاستراتيجي، خاصة إذا كانت تنشط وسط محيط ديناميكي يفرض عليها مجموعة من القيود تمثل لها العديد من المخاطر، كما يمكن أن توفر لها بعض الفرص التي يجب استغلالها وتسخيرها لخدمة الهدف العام للمؤسسة. ولوصول المؤسسة إلى تحقيق أهدافها المرجوة، وجب عليها تطبيق العديد من الأساليب السياسية وانتهاج الأساليب التي تقوم على التسيير الاستراتيجي، خاصة إذا كانت تنشط وسط محيط ديناميكي يفرض عليها مجموعة سياسات تساعد على بلوغ أهدافها من خلال محاولته الوصول إلى استخدام الأمثل لموردها المالي تحتاج أي مؤسسة أثناء إنشائها الأموال بهدف شراء الموجودات الثابتة والمتداولة وكذا أثناء نشاطها للوفاء بالالتزامات وللتوسع في أعمالها. وتتوقف القرارات المتخذة داخل المؤسسة على الوضعية المالية كونها تمثل العمود الفقري وقد تطور مفهومها تطورا ملحوظا.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الأجر بميلة (SBMB)

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وتطورها

كانت شركة الأجر تابعة للمؤسسة الوطنية لمواد البناء "S.N.M.C" والكائن مقرها بالجزائر العاصمة، انطلق مشروع بنائها في جوان 1976 من طرف الشركة الإيطالية "مورانيدوامبياتي" وهذا ضمن المخطط الثلاثي (1976/1974)، وقد قدرت قيمة المشروع بحوالي 9.5 مليار سنتيم، أما القيمة الحقيقية التي كلفها المشروع بعد إتمامه فقد قدرت بـ: 103.000.000 دج. كانت بداية الإنتاج الفعلي في فيفري 1980 وأول قاطرة خرجت من الفرن كانت يوم 1980/02/16.

وقد تمت إعادة هيكلة الشركة الأم سنة 1982 وأصبحت شركة الأجر تابعة للمؤسسة المواد الحمراء للشرق "F.P.R.E" الكائن مقرها بباتنة وهذا وفق المرسوم 333/82 المؤرخ في 1982/11/06، ومن أجل تسهيل عملية الخصخصة وحل الوحدات الضعيفة من تحسين الإنتاج قامت المؤسسة الأم (مؤسسة المواد الحمراء للشرق) بإعادة هيكلة جميع الوحدات التابعة لها ومنها وحدة ميلة للأجر التي أصبحت تسمى بالشركة ذات المسؤولية المحدودة والشخص الوحيد، وفي يوم 2006/09/19 بيعت إلى أحد الخواص والمدعو - بودودو محمد الهادي -.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة وأهدافها

أولا- تعريف المؤسسة:

مؤسسة الأجر ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحددة تابعة للمجمع الصناعي ومجموعة المواد الحمراء للشرق، تقع بالشمال الشرقي للولاية وتبعد عن وسط المدينة بحوالي 3 كلم، وعن المدينة الأثرية ميلة القديمة بحوالي 400 م في المكان الذي كان مقررا فيه بناء مدرج للطيران. تتربع على مساحة قدرها 60000 م² مقسمة إلى الإدارة ولواحقها، المصنع والورشات الملحقة، والحجارة التي تعتبر أهم عناصر المؤسسة وتبلغ مساحتها 32 هكتار ذو احتياطي من المادة الأولية يكفي 100 سنة إنتاج.

ثانيا- أهداف الشركة:

تسعى شركة ميلة للأجر في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف التالية:

1-2- الأهداف المالية:

- تحقيق مرد ودية مالية تضمن التحكم في الوسائل الإنتاجية.
- توفير الموارد المالية اللازمة من اجل الاستمرارية في الإنتاج.
- ضمان التمويل الذي يسمح بتحقيق المخططات السنوية للإنتاج.

2-2- الأهداف الاقتصادية:

- دعم الاقتصاد باعتبارها من أكبر الشركات بالمنطقة.
- زيادة عدد الوحدات الإنتاجية ، توسيعها لتلبية الحاجيات الوطنية في مجال مواد البناء عامة والأجر خاصة.
- محاولة تحسين بعض المنتجات وتطويرها.
- محاولة زيادة حجم المبيعات.

3-2- الأهداف التسويقية

- توسيع سوق نشاطها داخليا وخارجيا.
- الحفاظ على حصتها في السوق الداخلية مع إمكانية تحسينها في المستقبل ، وتحسين نوعية منتجاتها من الحسن إلى الأحسن وذلك لجلب زبائن جدد للمؤسسة.

المطلب الثالث: إمكانيات المؤسسة

تمتلك شركة ميلة للأجر إمكانيات هامة تتمثل في القدرات الإنتاجية ، إمكانيات تسويقية ، بشرية ، ومادية.

أولا- القدرات الإنتاجية:

تقدر الطاقة النظرية للإنتاج ب: 100.000 طن في السنة في الماضي ، أما حاليا فتقدر ب: 600.000 طن.

الجدول رقم(01) : يوضح أنواع المنتج (الأجر) المستعمل

نوع الأجر المستعمل في الماضي	12 ثقب مسامي	6 أنقباب	6 أنقباب توأمي
نوع الأجر المستعمل حاليا	8 أنقباب	12 ثقب	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المتاحة.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة في الماضي كانت تنتج ثلاث أنواع من الأجر ، أما حاليا فهي تقتصر على نوعين فقط. وهذا السبب ربما يعود إلى أن هذين النوعين هما الأكثر طلبا ، أو لإمكانيات المؤسسة المحدودة .

ثانيا- الإمكانيات التسويقية

تغطي شركة ميلة للأجر معظم حاجيات السوق من الأجر في المنطقة، وتقوم المؤسسة بتوزيع منتجاتها عن طريق كل من:

- الزبائن الصناعيين: يتمثلون في المؤسسات الوطنية التي تحتاج إلى منتج الأجر في صناعاتها كمؤسسات البناء.
- الموزعون الاتفاقيين: هم زبائن مرتبطون بالمؤسسة من خلال عقود تجارية، ويقومون بالتوزيع إلى تجار التجزئة والمقاولين ، والبنائين.

ملاحظة: إن إمكانيات الشركة في التسويق المحلي ونوعية منتجاتها، بالإضافة إلى كفاءة عمال مصلحة التسويق أدى بها إلى تغطية معظم احتياجات المنطقة من مادة الأجر.

ثالثا: الإمكانيات البشرية:

تملك شركة ميلة للأجر طاقة بشرية كبيرة من مسؤولين ، مدراء ، موظفين ، والعمال الذين يعتبرون في أغلبهم عمال دائمين. كما تلجأ الشركة إلى توظيف أعوان مؤقتين في حالة الضرورة حسب مستوياتهم ، ومناصب نقص العمال بالشركة.

ملاحظة: عدد العمال الإجمالي في الشركة 128 عامل، منهم 113 عامل دائم، 15 عامل مؤقت، 3 أفواج متدولين في العمل، وكل فوج يعمل 8 ساعات.

رابعا- الإمكانيات المادية:

تتمثل الإمكانيات المادية للشركة في عناصرها وهي:

- الإدارة: تتربع على مساحة تقدر ب: 800 م² ، وتتكون من عدد من المكاتب والمسؤولين والمدراء والموظفين المقدر عددهم ب: 14 عاملا، مندجين مع بعضهم البعض تحت نظام واحد يعملون لتحقيق هدف واحد وهو تحسين إنتاج المؤسسة والحفاظة على استمراريتها وانضباطها.

- المصنع: يتربع على مساحة تقدر ب: 2700 م²، أما مكان تخزين الأتربة فيقدر ب: 4000 م².

أما باقي المساحة فتستعمل لتخزين الآجر، يقدر عدد العمال ب: 114 عاملا. بالنسبة للآلات المستعملة في الإنتاج فهي مستوردة من الشركة الإيطالية "مورانداومبياتي" وتمثل في:

آلة سحق ، آلة السحق بالمدقات ، آلة الخلط والتنمية ، آلة الخلط والتنمية مع الانسراب ، آلة السحب المدفقة ، آلة التفريغ الهوائي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

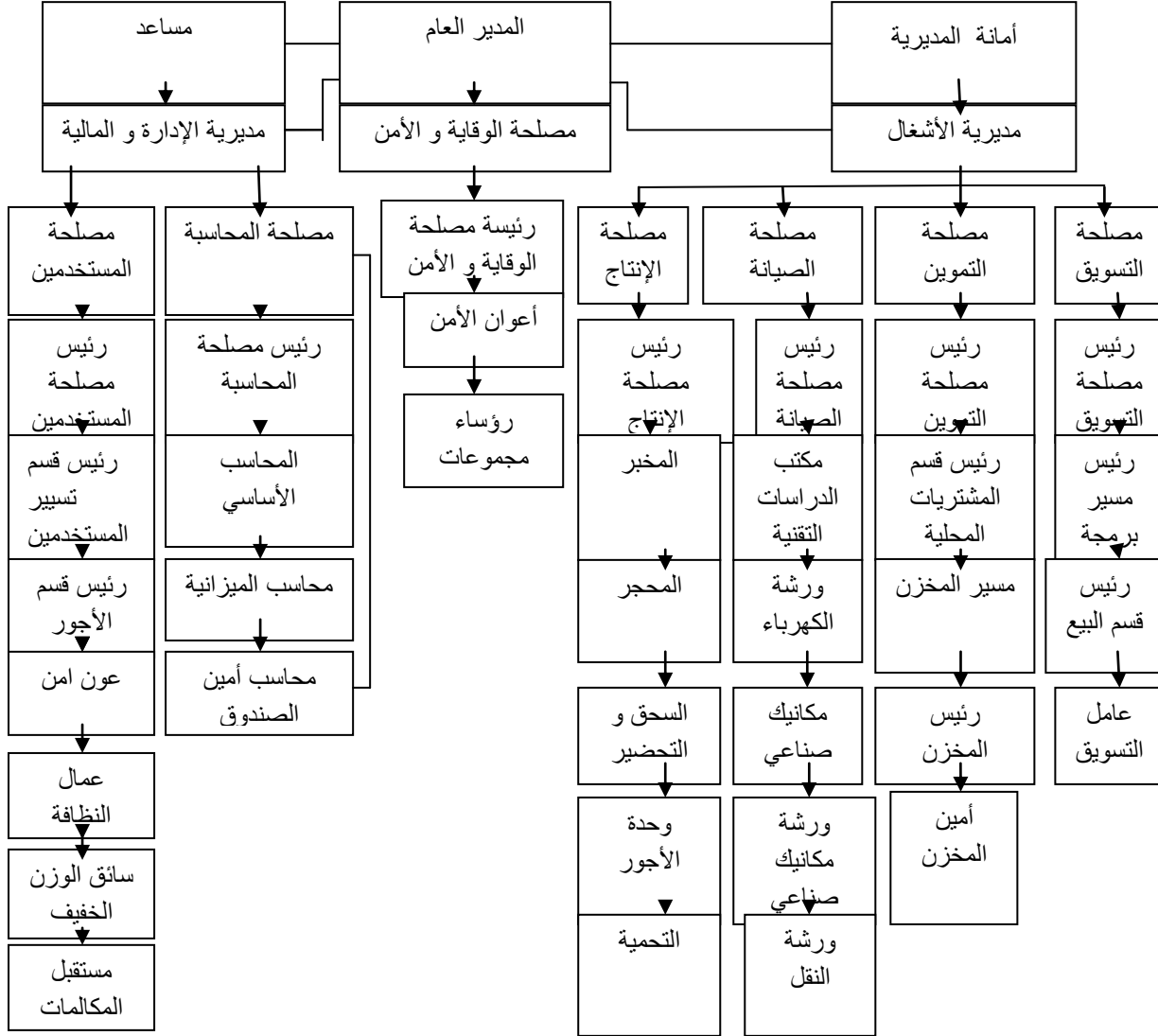
أولا- تعريف الهيكل التنظيمي:

الهيكل التنظيمي للمؤسسة هو عبارة عن مجموعة من العلاقات المستعملة لتقسيم العمل الى مهام وذلك بانتظام وفعالية، كما يعرفنا بالأدوار والعلاقات بين عناصر المؤسسة التي تقام عن طريق القوانين والإجراءات ووصف المهام والسياسات المحددة مسبقا.

ثانيا- هيكل المؤسسة:

يمكن توضيح هيكل مؤسسة الآجر من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (04): يوضح الهيكل التنظيمي



المصدر: مصلحة المستخدمين

ثالثاً- مستويات الهيكل التنظيمي:

إن الهيكل التنظيمي لأي شركة يعد المرآة العاكسة لها حيث تبرز فيه مختلف المديرية في الدوائر والمصالح وعلاقتها ببعضها البعض ولهذا عمدت المؤسسة SBMB تنظيم وتسيير أعمالها عبر الهيكل التنظيمي الذي بواسطته تراقب وتتابع نشاطها.

تبرز أقسام المؤسسة في الهيكل التنظيمي مختلف مراكز قيادة المؤسسة ، وتبين نقاط القوة والضعف لها. والهيكل التنظيمي يوضح من طرف المديرية العامة وبعد اطلعنا على مختلف الهياكل الموجودة في المؤسسة توصلنا إلى أن الهيكل يتكون من المديرية التالية:

1- المدير العام

هو المسؤول عن تسيير المؤسسة والتنسيق بين مختلف فروعها كما أنه المسؤول المباشر عن الوحدة اتجاه الوحدة المركزية من صلاحياته.

- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة المركزية للوحدة.
- هو المسؤول المباشر والرئيسي لجميع المصالح الموجودة يترأس مجلسه الإدارة ويصادق على قرارات أعضائه يمثل المؤسسة في الداخل والخارج.

- المصادقة على القوائم والاجتماعات القوائم الختامية والإعلانات والجداول المالية خلال السنة.

2- أمانة المديرية: تشرف على الأمانة ومن مهامها:

- استلام البريد الوارد وتحويله إلى المدير العام.
- استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس.
- التحضير لاجتماعات بين المدير والمسؤولية.

3- مديرية الإدارة والمالية: وتنقسم إلى:

1-3- مصلحة المستخدمين :

تلعب دور الوسيط بين الإدارة العامة والعمال، وتختص هذه المصلحة بدراسة الملفات الإدارية وتوفير الظروف الملائمة للعمال، والسهر على راحتهم وذلك بتطوير الموارد داخل الوحدة.

كما تهتم بدفع أجور العمال ويشرف عليها الرئيس وهو المسؤول المباشر لها أمام الإدارة العامة وتتكون من:

- رئيس قسم التسيير.
- فرع الآجر.
- قسم الخدمات الاجتماعية.

2-3- مصلحة المحاسبة والمالية:

لهذه المصلحة وظائف أساسية تقوم بها ، والمتمثلة في تسجيل العمليات المحاسبية وذلك إسنادا إلى الفواتير الصادرة عن كل مصلحة وأهم ما تقوم به إعداد القوائم المحاسبية والجداول المالية.

4- مديرية الاستغلال:

وتنقسم بدورها إلى:

1-4- مصلحة الإنتاج:

هي المصلحة المكلفة بالعملية الإنتاجية لدى الوحدة، وذلك باستخراج المادة الأولية من المقالع إلى غاية تحويلها إلى مادة قابلة للاستعمال جاهزة للتسويق والبيع يشرف عليها مسؤول الإنتاج، والمكلف بتحقيق البرنامج وفقا لما هو مسطر من طرف الإدارة العامة وإدارة الوحدة الخاصة وكذا وضع تقارير الإنتاج بالكميات الواجب إنتاجها والمدة المحددة للإنتاج.

2-4- مصلحة الصيانة :

يتأهها مسؤول يتولى إعداد ملفات الطلب كما أنه مسؤول عن الصيانة في الورشة حيث يقوم بإقرار نوع التعطيل لإصلاحه.

3-4- مصلحة التموين والشراء:

يتكفل هذا القسم بشراء البضاعة المتمثلة في قطع الغيار بالدرجة الأولى.

4-4- مصلحة التسويق:

تختص هذه المصلحة في المصلحة في عملية البيع والتوزيع للنماذج المطلوبة من الأجر من قبل العملاء وكالة استثنائية بيع الأجر المهشم والمكسر بسعر معقول نظرا لاستعمال في طرح المساحات والأراضي.

5-4- مصلحة الوقاية والأمن:

تختص هذه المصلحة في السهر على توفير الأمن للمؤسسة والعمال وحمايتهم من الحوادث الداخلية والخارجية كما تقوم بمراقبة الوسائل الوقائية للوحدات.

المطلب الرابع: تطورا لإنتاج وتطور المبيعات من 2009 إلى 2011م

الجدول رقم (02): يوضح توقعات الإنتاج من الفترة 2009 إلى 2011م

الوحدة: طن

الإنتاج	2009	2010	2011
اجر 12 ثقب	111598.48	159426.4	159426.4
اجر 8 أثقاب	67160.77	95943.96	95943.96
اجر إسمنتي	64016.42	91452.03	91452.03
الآجر المستعمل في الآبار	19104.27	27291.82	27291.82
المجموع	262379.4	374114.21	374114.21

المصدر: بالاعتماد على الملحق رقم (01).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن توقع الإنتاج في سنة 2010 و2011م نفسه بينما انخفض توقع الإنتاج في سنة 2009م، وربما يعود السبب إلى انخفاض اليد العاملة في تلك السنة، أو إضرابات العمال المتتالية، على العكس من ذلك ارتفاع اليد العاملة في سنتي 2010 و2011م.

الجدول رقم (03): يوضح توقعات المبيعات من الفترة 2009 إلى 2011م

الوحدة: طن

2011	2010	2009	الإنتاج
68600	68600	48020	اجر 12 ثقب
41160	41160	83876506	اجر 8 أثقاب
21952	21952	15366.4	اجر إسمنتي
5488	5488	3841.6	الآجر المستعمل في الآبار
137200	137200	96040	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01).

التعليق:

من خلال الجدول نجد أن توقع المبيعات في سنة 2009م قدرت بحوالي 96040 طن، في حين وصلت التقديرات في 2010م و 2011م إلى 137200 طن، ربما تكون هذه التوقعات مبنية على أساس توقعات الإنتاج، أو على أساس نوع الآجر وجودته، أو إلى أسباب أخرى.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لدى المؤسسة من 2007 إلى 2011م

نظرا لكون المؤسسة ميدان تجسيد عملية تقييم الأداء المالي ، وكذا تربة خصبة لإسقاط مفهوم القيمة عليها فسنقوم أولا بإعطاء نظرة أولية عن المؤسسة وحجمها، ثم نقوم بتطبيق المؤشرات المالية التي تم التطرق إليها في الفصل الأول على مؤسسة الآجر بودودو - ميله - وذلك خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2011م.

بالإضافة إلى تحليل هذه المؤشرات سوف نحاول من خلالها التعرف على نقاط القوة في المؤسسة ومحاوله تعزيزها بالإضافة إلى التعرف على نقاط الضعف ومحاوله تجنبها، أو التقليل منها.

المطلب الأول: بعض المؤشرات حول المؤسسة

سنحاول تقديم نظرة شاملة عن المؤسسة لإبراز خصائصها بشكل عام، قدراتها، إمكانياتها، وفعاليتها وذلك لتكون لنا نظرة عن حجمها، وطبيعتها من خلال المعطيات التالية:

أولاً - اليد العاملة:

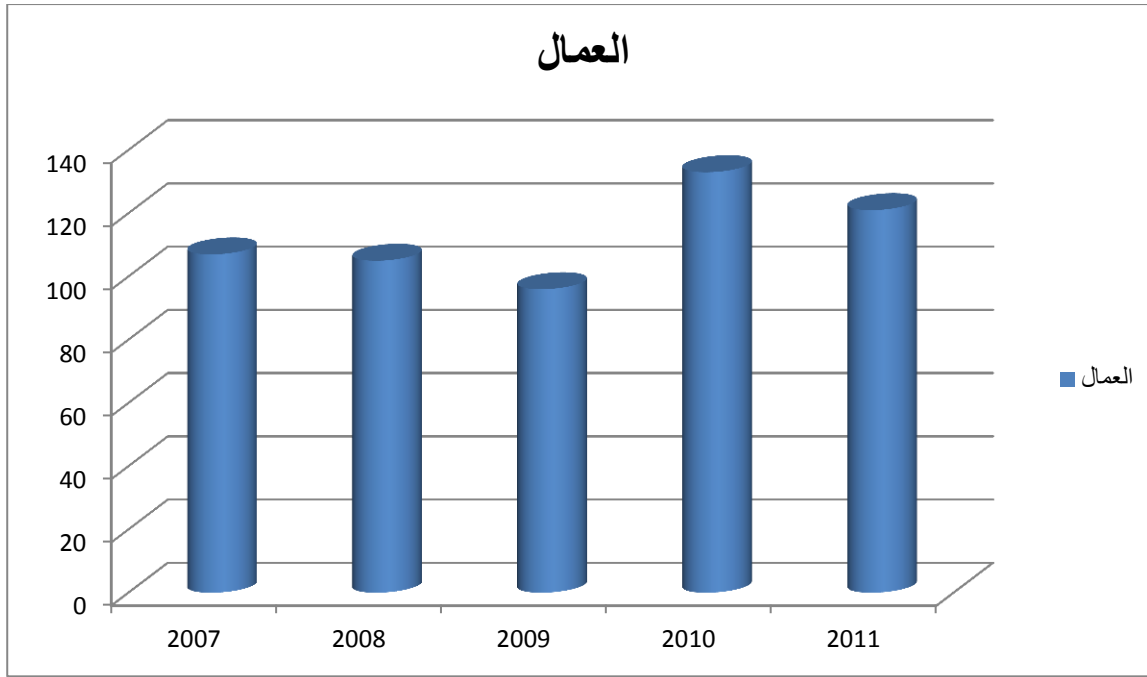
الجدول رقم (04): يوضح تطور هيكل العمال من الفترة 2007 إلى 2011م

الوحدة: عامل

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
عدد العمال	107	105	96	133	121

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصلحة المستخدمين.

الشكل رقم (05): يوضح تطور العمال من الفترة 2007 إلى 2011م



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد العمال يتناقص باستمرار و بنسب مرتفعة من 2007 إلى غاية 2009 ، ثم يعود ليرتفع مرة أخرى وذلك في سنة 2010 ، ليعود وينخفض مرة أخرى في سنة 2011 و هذا إن دل على شيء إنما يدل على التطور الحاصل من ناحية الآلات و المعدات و التخصص في العمل.

ثانيا- الكتلة الاجرية:

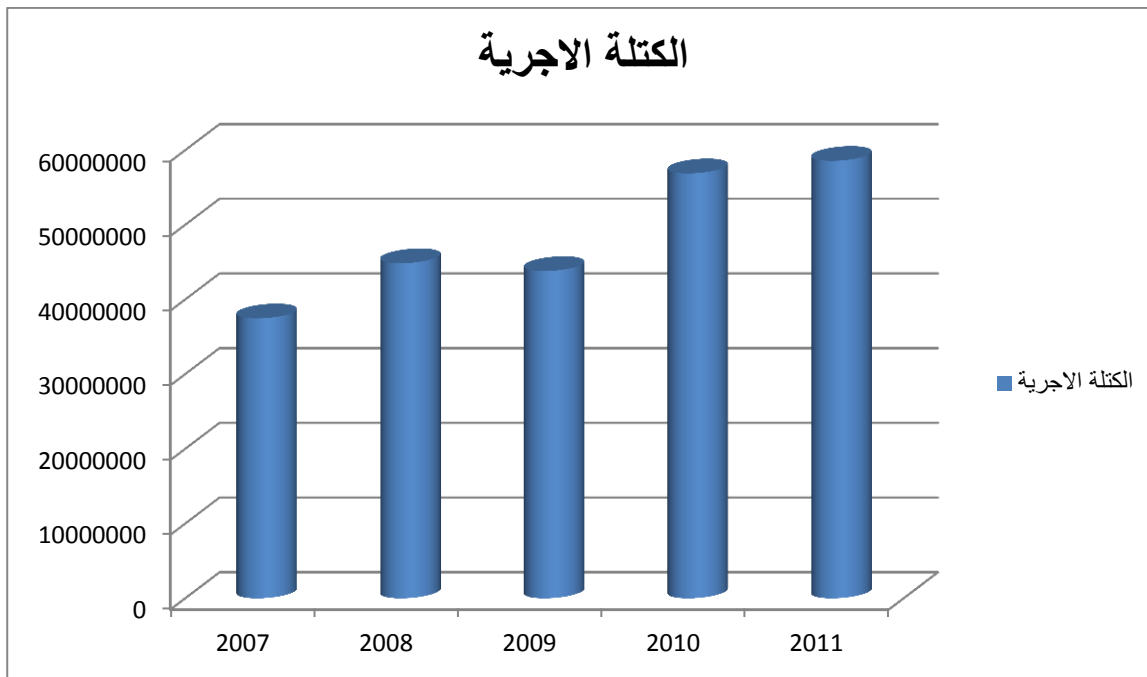
الجدول رقم (05): يوضح تطور الكتلة الاجرية من الفترة 2007 إلى 2011م

الوحدة: دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الكتلة الاجرية	37466201,87	44854020,97	43812344,25	56891491	58567947

المصدر: بالاعتماد على الملاحق (9 ، 8 ، 7 ، 6).

الشكل رقم(06): يوضح تطور الكتلة الاجرية من الفترة 2007 إلى 2011م



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

التعليق:

يتبين لنا من خلال الجدول أن هناك زيادة ملحوظة في الأجر في سنتي 2010 و2011م، ولكن تقل في سنتي 2008 و2009م لنقص عدد العمال وهذه الزيادة في الأجر تكون محفز للعمال مما يزيد في الإنتاجية.

ثالثاً - رقم الأعمال:

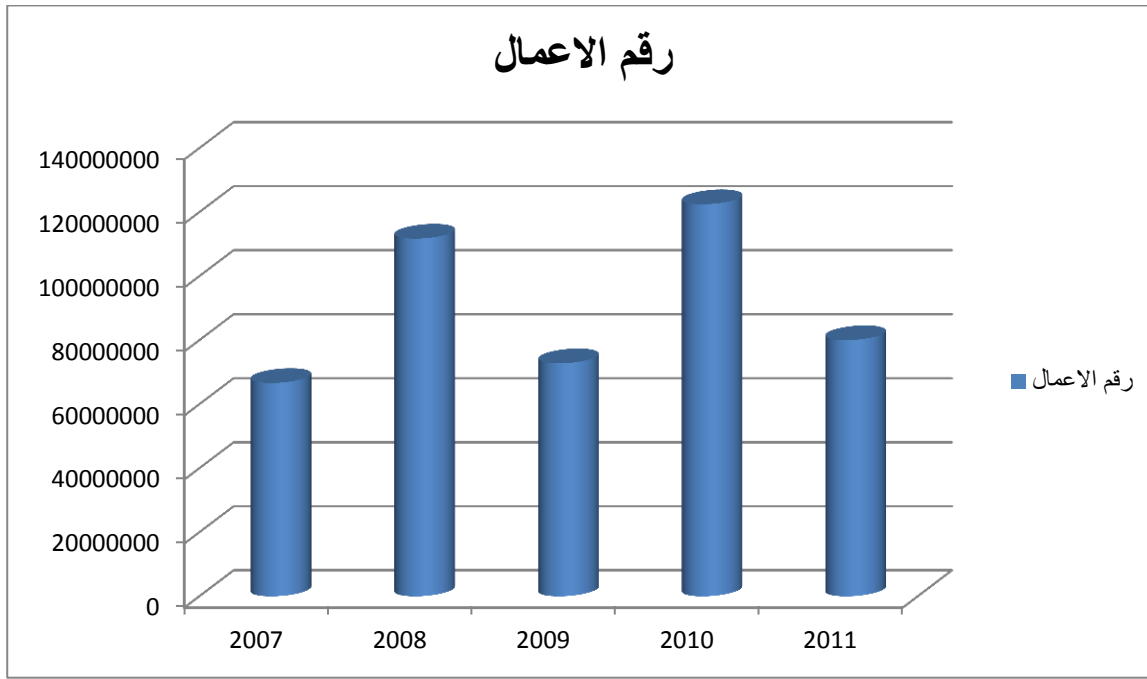
الجدول رقم (06): يوضح تطور رقم الأعمال من الفترة 2007 إلى 2011م

الوحدة: دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
رقم الأعمال	66650374	111740702	72805002,5	122493687	80037582

المصدر: بالاعتماد على الملاحق (9، 8، 7، 6).

الشكل رقم (07): يوضح تطور رقم الأعمال من الفترة 2007 إلى 2011م



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن رقم الأعمال يزداد ويتناقص سنة تلوى الأخرى، أي انه متذبذب من سنة إلى أخرى وذلك راجع لنسبة المبيعات المحققة.

رابعاً- النتيجة المالية للدورة:

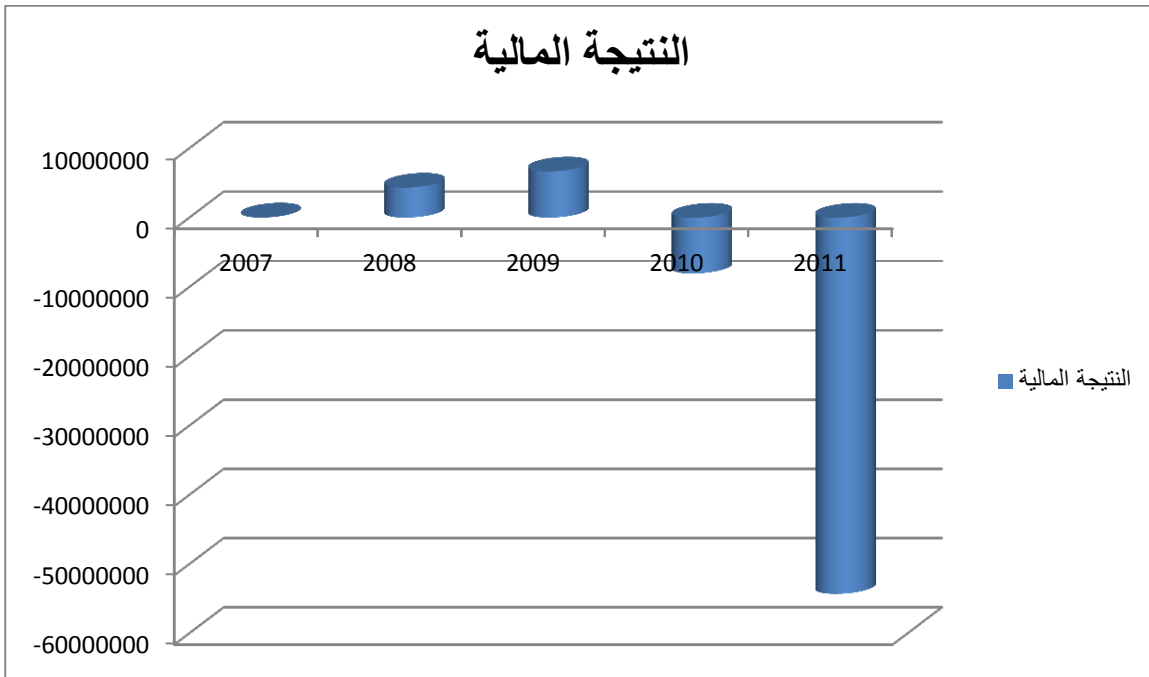
الجدول رقم (07): يوضح تطور النتيجة المالية من الفترة 2007 إلى 2011م

الوحدة: دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
نتيجة السنة المالية	25245.18	4326784.57	66651113.86	-8048418	-54292041

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (2، 3، 4، 5).

الشكل رقم (08): يوضح تطور النتيجة المالية من الفترة 2007 إلى 2011م



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

التعليق: من خلال سنوات الدراسة نلاحظ أن النتيجة المالية للمؤسسة كانت لا بأس بها في سنتي 2008 و 2009م حيث قدرت في سنة 2008 ب: 4326784.57 وفي 2009 ب: 66651113.86 وخلال هاتين السنتين كانت النتيجة موجبة، ولكنها واجهت عجز كبير في سنة 2011م حيث قدرت النتيجة المالية ب: -54292041 ويعود هذا لأسباب منها انخفاض في المخزون في ذات السنة كذلك انخفاض في الإنتاج المباع.

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج

أولاً- تعريف جدول حسابات النتائج: هو عبارة عن وثيقة محاسبية ، تلخص نشاط المؤسسة دورياً، والتي تعبر عن النفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة دورة استغلالية معينة ، كما يعتبر أنجع وسيلة لتحليل المؤسسة.

الجدول رقم (08): يوضح جدول حسابات النتائج من الفترة 2007 إلى 2011م

السنوات البيان	2007	2008	2009	2010	2011
رقم الأعمال	66 650 374	111 740 702	72 805 003	122 493 687	80 037 582
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والجاري تصنيعها	1 840 274	-1 114 813	306 873	1 144 533	-3 404 600
إنتاج السنة المالية	68 490 648	110 625 889	73 111 876	123 638 220	76 632 982
المشتريات المستهلكة	36 513 260	39 474 154	42 148 451	45 470 086	40 497 510
الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى	4 566 345	7 227 302	5 746 833	5 230 756	5 612 742
استهلاك السنة المالية	41 079 605	46 701 456	47 895 284	50 700 842	46 110 252
القيمة المضافة للاستغلال	27 411 043	63 924 433	25 216 592	72 937 378	30 522 730
أعباء العاملين	37 466 202	44 854 021	43 812 344	56 891 491	58 567 947
الضرائب والرسوم المدفوعة والمماثلة	1 407 728	2 439 758	2 178 142	3 597 768	2 486 635
إجمالي فائض الاستغلال	-11 462 887	16 630 653	-20 773 894	12 448 119	-30 531 852
المنتجات العملية الأخرى	412 328	23	19 975 405	480 858	2 201 648
الأعباء العملية الأخرى	1 228 174	1 159 280	1 003 103	11 167	131 274
المخصصات للإهلاكات والمؤنات وخسائر القيمة	12 855 498	12 652 180	15 961 372	26 046 420	25 830 563
الإسترجاعات على خسائر القيمة والمؤنات					
النتيجة العملية	-25 134 231	2 819 216	-17 762 963	-13 128 610	-54 292 041
المنتجات المالية				5 080 192	
الأعباء المالية	40 758	100 190	35 853 340		
النتيجة المالية	-40 758	-100 190	-35 853 340	5 080 192	0
النتيجة العادية قبل الضرائب	-25 174 988	2 719 026	-53 616 303	-8 048 418	-54 292 041
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية					
مجموع منتجات الأنشطة العادية	68 902 977	110 625 912	93 087 281	129 199 270	78 834 630
مجموع أعباء الأنشطة العادية	94 077 965	107 906 886	146 703 584	137 247 688	13 126 671
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-25 174 988	2 719 026	-53 616 303	-8 048 418	-54 292 041
العناصر غير العادية - المنتجات -	7 632	1 647 211	6 903 277	6 903 277	6 903 277
العناصر غير العادية - الأعباء -	78 488	39 452	19 938 088	19 938 088	19 938 088
النتيجة غير العادية	-70 857	1 607 759	-13 034 811	-13 034 811	-13 034 811
نتيجة السنة المالية الصافية	-25 245 845	4 326 785	-66 651 113	-2 083 229	-67 326 852

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملاحق (9 ، 8 ، 7 ، 6).

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول السابق تذبذب في رقم الأعمال من سنة لأخرى حيث ارتفع إلى 122493687 دج في سنة 2010م، ليعود وينخفض في السنوات الأخرى وذلك بسبب ارتفاع الأعباء المالية وهذا ما أدى إلى تحقيق المؤسسة لخسائر كبيرة في سنة في سنتي 2010 و2011، وهذا يظهر من خلال النتيجة المالية الصافية السالبة.

بالإضافة إلى ارتفاع أعباء العاملين حيث وصلت إلى 56 891 491 دج في سنة 2010 وارتفعت أكثر في سنة 2011 بزيادة قدرها 1676456 دج.

المطلب الثالث: التحليل باستعمال النسب المالية:

قبل حساب النسب المالية لابد أولاً من معرفة مفهومها وكيفية توظيفها، بالإضافة إلى الميزانية المالية والتي من خلالها يتم حساب النسب المالية.

أولاً - مفهوم النسب المالية وأهميتها:

النسب المالية أداة لقياس فعالية المؤسسة ، وضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها ، تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي و الاستغلال لها في حالة استعمال النسب المالية استعمالاً عقلانياً و موضوعياً .

- تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة .
- تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات .
- تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة و نتائجها المقدمة .

ثانياً - مفهوم الميزانية المالية:

1-2- الميزانية المالية: تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة لها ، و هي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم ، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة ، فالجاميع هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي .

2-2- الميزانية المالية المختصرة: هي الجدول الذي يظهر لنا الجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة ، و يمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية و من الأشكال التي تمثل عليها الميزانية:

* **المربع:** يكون التمثيل عليه بقيمتين فقط لكل من الأصول و الخصوم و كلا الجانبين يمثلان على نفس المربع.

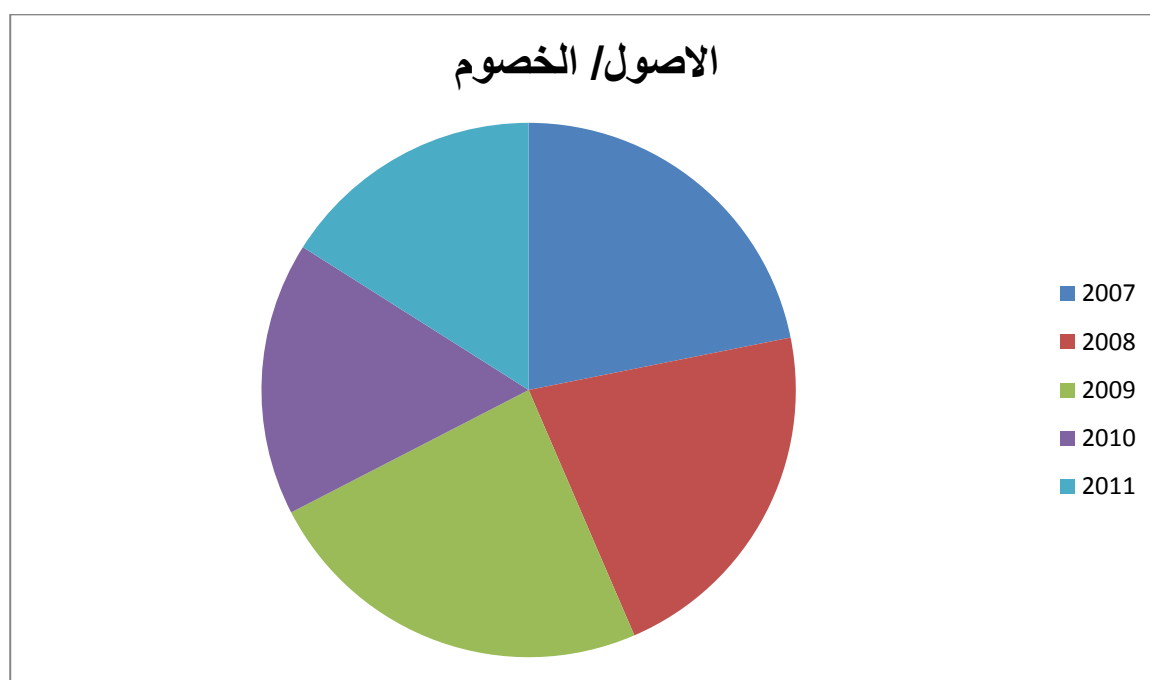
الجدول رقم (09): يوضح الميزانية المالية المختصرة باستخدام المربع

الأصول الثابتة %	الأموال الدائمة %
الأصول المتداولة %	الديون قصيرة الأجل %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المتاحة.

* **الدائرة:** تمثل عليها أو على نصفها عدد من عناصر الميزانية و يمكن تخصيص نصف الدائرة للأصول و النصف الآخر للخصوم أو دائرة للأصول و الأخرى للخصوم .

الشكل رقم (09): يوضح الميزانية المالية المختصرة باستخدام الدائرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (2 ، 3 ، 4 ، 5).

الجدول رقم (10): يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنوات الدراسة

السنوات	البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الأصول						
الأصول الثابتة	1 257 053 325	1 245 602 771	1 380 060 641	936 491 669	909 630 057	
قيم الاستغلال	30 566 368	28 745 440	24 947 731	27 722 524	23 310 309	
القيم المحققة	5 060 525	3 268 512	5 246 333	14 201 714	14 599 349	
القيم الجاهزة	1 722 426	5 832 032	5 457 302	2 180 587	1 378 644	
الأصول المتداولة	37 349 320	37 845 984	35 651 365	44 104 825	39 288 303	
مجموع الأصول	1 294 402 646	1 283 448 755	1 415 712 007	980 596 494	948 918 360	
الخصوم						
الأموال الخاصة	719 100 596	724 370 357	657 719 243	207 440 911	153 148 870	
الديون الطويلة الأجل	524 365 622	534 429 318	231 475 803	231 475 803	560 475 802	
الأموال الدائمة	1 243 466 218	1 258 799 674	889 195 046	438 916 714	713 624 672	
الديون القصيرة الأجل	50 936 427	24 649 080	526 516 961	541 679 780	235 293 688	
مجموع الخصوم	1 294 402 646	1 283 448 755	1 415 712 007	980 596 494	948 918 360	

المصادر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملاحق (5، 4، 3، 2).

التعليق:

من خلال الجدول نجد أن الأصول الثابتة كانت مرتفعة في السنوات الثلاث الأولى حيث وصلت في سنة 2009 إلى 1 380 060 641 دج في حين انخفضت

إلى 936 491 669 دج في سنة 2010، و بمقدار 936 491 669 في 2011. ونفس الشيء حدث في الأصول المتداولة.

أما بالنسبة للديون قصيرة الأجل فقد انخفضت فقط في 2008 حيث قدرت ب: 24 649 080 أما باقي السنوات فقد شهدت ارتفاع في الديون القصيرة الأجل وصل إلى 526 516 961 وذلك في سنة 2009.

الجدول رقم (11): يوضح رأسمال العامل المختصر

الرقم	البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
1	رأس المال العامل (FR)	-13 587 107,14	13 196 903,32	-490 865 595,60	-497 574 955,42	-196 005 384,91
2	احتياجات رأس المال العامل (BFR)	-15 309 533,58	7 364 871,52	-496 322 897,33	-499 755 542,22	-197 384 029,72
3						
1-2						
3						
4-5	الخزينة الصافية	1 722 426,44	5 832 031,80	5 457 301,73	2 180 586,80	1 378 644,81
4	القيم الجاهزة	1 722 426,44	5 832 032,15	5 457 301,57	2 180 586,55	1 378 644,45
5	السلفيات المصرفية					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (2 ، 3 ، 4 ، 5).

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأسمال العامل واحتياجات رأسمال العامل كانت سالبة خلال سنوات الدراسة ماعدا في سنة 2008 التي حققت فيها المؤسسة نتيجة لا بأس بها.

أما بالنسبة للخزينة الصافية فشهدت تناقص ماعدا في سنة 2008 وصلت إلى 5 832 031,80.

ثالثا- حساب النسب المالية: بناء على الجدول الخاص بالنسب المالية قمنا بالتعليق على النسب التالية:

التعليق:

أولا- بالنسبة لنسب السيولة:

تعبر نسب السيولة على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ، وهذا لا ينطبق على نسب السيولة في مؤسسة الآجر ، فمثلا في نسبة التداول يكون المعيار العام لقياس هذه النسبة هو 1:2 أي أن تكون الأصول المتداولة ضعف الخصوم المتداولة وهذا المعيار لم يبرز في الجدول أعلاه ، وللتوضيح أكثر نأخذ مثلا: في 2007 كان كل دينار من الخصوم المتداولة يقابله 0.73 من الأصول المتداولة وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل ، ونفس الشيء بالنسبة لباقي السنوات.

أما بالنسبة لنسبة السيولة الفورية فتعتبر النسبة 1:1 أي أن تكون الأصول سريعة التحول إلى نقدية تساوي الخصوم المتداولة اقل نسبة نمطية للحكم على المركز الجاري للمؤسسة ، وهذا كذلك ما لا نلاحظه في الجدول أعلاه ، وكمثال على ذلك نجد في 2007 أن كل دينار من الخصوم المتداولة يقابله 0.35 دينار من الأصول سريعة التحول إلى نقدية ما يعني عدم

قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها. والسبب في تراجع السيولة من سنة إلى أخرى هو سوء استغلال حساب الاستغلال للاستثمار.

ثانيا- بالنسبة لنسب الربحية:

من خلال الجدول نجد أن تسب الربحية متذبذبة من سنة إلى أخرى وهذا مؤشر غير جيد ، لان اغلب نسب الربحية لا تدل على وضعية جيدة للمؤسسة خلال هذه السنوات، بالإضافة إلى أن اغلب النسب خلال السنوات الثلاثة الأخيرة (2009 ، 2010 ، 2011) كانت سالبة. باستثناء سنة 2008 كان هناك تحسن ضئيل في نسبة العائد على حقوق الملكية، و نسبة العائد على الموجودات ، إلا أن هذا وحده لا يكفي للحكم على كفاءة الإدارة ، وبالتالي من الضروري التعرف على العوامل الأخرى المؤثرة على هذه النسبة. بالإضافة إلى أن هناك تحسن في نسبة العائد الى رأسمال المستخدم وذلك في سنة 2007، وكذلك في 2008 وهذا راجع الى الربح الصافي المحقق خلال تلك السنتين مقارنة بباقي السنوات والتي شهدت تدبب في تلك النسبة.

ثالثا- بالنسبة لنسب المديونية :

إن نسب الاقتراض أو المديونية تقوم بدراسة الهيكل المالي طويل الأجل بشكل أساسي وذلك من خلال دراسة الهيكل العام لتمويل المشروع ، وتقييم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها طويلة الأجل ومن خلال المعطيات نلاحظ أن نسب المديونية انخفضت في سنة 2007 و 2008 فقط مما يدل على أن المؤسسة كانت في وضعية جيدة من حيث المديونية خلال هاتين السنتين وذلك لاعتمادها على التمويل الداخلي أكثر من التمويل الخارجي ، في حين ارتفعت المديونية في السنوات الثلاثة الأخيرة نتيجة لاعتماد المؤسسة بشكل كبير في تمويل احتياجاتها على التمويل الخارجي ، وهذا بالتأكيد أدى إلى ارتفاع درجة المخاطرة بالنسبة للشركة ، وبالنسبة للمقرضين.

رابعا- بالنسبة لنسب النشاط:

من خلال الجدول نلاحظ زيادة مستمرة في نسب النشاط وذلك من سنة إلى أخرى حيث:

تعبر نسبة معدل دوران جميع الأصول عن عدد المرات التي تغطي بها المبيعات الصافية إجمالي الأصول وتفسر كذلك على أن كل دينار مستثمر في أموال المؤسسة يتولد عنه مبيعات قدرها 1.26 دينار في سنة 2007 ، 1.45 دج في سنة 2008.... ، و 2.41 دج في سنة 2011 وبما أن هذه النسبة تختلف من نشاط إلى آخر و لا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة فبالتالي وجب مقارنتها مع النسب التاريخية لنفس الشركة ومن خلال مقارنة نسبة 2011 مع نسبة السنوات السابقة يظهر أن كفاءة المؤسسة في استثمار الموارد المالية المتاحة لديها في تحسن ملحوظ.

كما أن معدل دوران الأصول المتداولة سنة 2007 قدر ب: 43.63 مرة ، و 51.82 مرة في سنة 2010 ، في حين وصل إلى 58.17 في 2011 وهذا يشير إلى أن هذا المعدل في زيادة من سنة إلى أخرى وبالتالي فهو مؤشر جيد على نشاط المؤسسة. ونفس الشيء بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة والمستغلة.

أما بالنسبة لمعدل دوران رأسمال فقد كان سالبا في جميع السنوات ماعدا سنة 2008 والتي حققت فيها المؤسسة نتيجة ايجابية.

المطلب الرابع: نتائج التحليل

من خلال ما تقدم نتوصل إلى انه :

بالرغم من أن مؤسسة الأجر- بودودو- تعتبر من اكبر المؤسسات المنتجة للأجر بميلة إلا أنها لازالت تعاني من نقائص كثيرة وهذا خاصة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة ، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى نقص السيولة ، وإمكانيات المؤسسة الذاتية التي تعتبر أهم عنصر في أي مؤسسة لتمويل احتياجاتها على المدى القصير ، كما ان المؤسسة بالرغم من نقص السيولة لديها فهي تعتمد على إمكانياتها الذاتية فقط لتمويل احتياجاتها دون اللجوء إلى التمويل الخارجي ، بسبب رفض البنوك والمؤسسات المالية الأخرى منحها قروض بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها مما جعلها تواجه مشاكل كبيرة مما أثر على سمعة المؤسسة وبالتالي على ربحية المؤسسة.

إلا انه بالرغم من هذه النقائص تبقى وضعية المؤسسة من حيث النشاط جيدة وتشهد تحسن من سنة إلى أخرى ، وهذا ما يبين فاعلية وكفاءة المنشأة محل الدراسة في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها والتي غالبا ما تكون متمثلة في أصولها المتداولة والثابتة ، وبالتالي تهدف هذه النسب إلى قياس كفاءة وفاعلية المؤسسة في الاستثمار الأمثل لأصولها ، كما تبين كفاءة الأداء والربحية للشركة على المدى الطويل. لان المشكل الأساسي في المؤسسة هو مشكل السيولة بالدرجة الأولى ، مما أدى إلى إضراب العمال لعدة أشهر بسبب عدم تلقيهم أجورهم وبالتالي تدهور الإنتاج الذي رافقه تدهور في المبيعات.

المبحث الثالث: اثر الاداء المالي على قيمة المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: محددات الأداء المالي والقيمة:

لا يزال مفهوم قيمة المؤسسة محل اهتمام العديد من الباحثين الأكاديميين والخبراء المحاسبين كون أن اغلب القرارات المالية سواء الداخلية أو الخارجية منها ذات الأجل الطويل أو القصير تنبع من أساس قيمة المؤسسة لما لها من انعكاسات بالغة الأهمية للمهتمين بشؤون المؤسسة والجدير بالذكر أن قيمة المؤسسة تختلف باختلاف طريقة التقييم المعتمدة لهذا الغرض لذا نميز بين ثلاث أنواع لقيمة المؤسسة: العائد/المر دودية ، القيمة المحاسبية ، وأخيرا القيمة الاقتصادية. ويكاد يكون مصطلح القيمة مجاورا لمصطلح المؤسسة في اغلب الأبحاث والمقالات المعاصرة فهما مصطلحان متلازمان دلالة على أهمية الأول واقتترانه بالثاني ، وربما أيضا دلالة على أهمية الثاني واقتترانه بالأول.

تهدف النظرية المالية الحديثة إلى تعظيم قيمة المؤسسة من اجل استفادة الأطراف المتفاعلة في التنظيم وبالدرجة الأولى المساهمين. ونظرا لأهمية الموضوع تمت مجهودات في مطلع التسعينات من قبل مجلس Stern Stewart و Co بتحديد مؤشرات التسيير المدرجة في القيمة الاقتصادية المضافة والتي تعرف بالقيمة الاقتصادية المضافة، وهو ذاته قياسا للأداء والنجاعة المالية الفعلية لأرباح وعوائد المؤسسة، مع استبعاد الأعباء وتكلفة رأسمال المستثمر للحصول على عوائد رأسمال المولدة من طرف المؤسسة لفائدة المساهمين ، هذا التوجه من شأنه أن يقلص من هوة النزاع بين المساهمين ومسيري المؤسسة.

وحسب هذا التعريف فإن الأداء المالي يتحقق بتحصيل العوائد والإيرادات المتأتية من حيازة الأسهم المدرجة ضمن حصيلة الأرباح وتكاثر سعر البورصة.

المطلب الثاني: العلاقة بين الأداء المالي والقيمة

أجريت عدة دراسات وأبحاث حول العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة وتطور القيمة البورصية، وأهمها دراسة **Stewart** لسنة 1990 التي ارتكزت على عينة مشكلة من 698 مؤسسة أمريكية، وخلص في النهاية إلى وجود علاقة موجبة ، باستثناء المؤسسات ذات القيمة السوقية المضافة (MVA) والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) التي في حالة تصفية أو عسر مالي أو حالة إعادة الرسملة.

والواقع أن تغير القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة ساهم في نتائج جد هامة تفوق قيمتها كمؤشر بفضل إسهامها في استدراك بعض الهفوات والأخطاء المحاسبية .

إلى جانب الدراسة السابقة قام (**Lenh+Makhija**) باستعمال القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة كمؤشرين لقياس الأداء المالي ، وذلك من خلال دراسة تمت بين 1987-1993 لـ 241 مؤسسة أمريكية وتوصلا إلى أن القيمة البورصية ذات ارتباط موجب بهذين المؤشرين وأفضل بكثير من المؤشرات التقليدية (مرد ودية الأصول ROA ، ومرد ودية الأموال الخاصة ROE ، ومرد ودية المبيعات ROS).

علاوة على ذلك فقد أثبت أن المؤسسات التي تكون استراتيجية نشاطها مركزة تتسم بقيمة سوقية مضافة مرتفعة مقارنة بتلك الأخرى ذات الاستراتيجية المتنوعة. ويبدو من خلال هذه الدراسة أن القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة ذات علاقة عكسية بالتغير في أنماط التسيير.

وفي دراسة أخرى اعتبرت القيمة السوقية على رأسمال كمتغير تابع مقابل القيمة الاقتصادية المضافة كمتغير مستقل وخلصت إلى أن EVA تفسر 31% من نسبة تغير القيمة السوقية مقابل 17% لصافي المبيعات والأرباح بعد الضرائب (NOPAT) وتغير EVA يفسر 53% للقيمة السوقية مقابل 33% NOPAT.

وفي سنة 1996 قام كل من **wilounovich** و **tsuei** بتحليل الارتباط بين EVA ، MVA وباقي مؤشرات الأداء وذلك في مؤسسات المعلوماتية وتوصلا إلى أن EVA هو المؤشر المرتبط ب MVA بنسبة معامل قدره $R.R=42\%$ مقابل 29% لنمو BPA و 29% لـ ROE.

علاوة على ما تقدم ، أسهم أيضا كل من "**DoddChen**" بدراسة قام بها في تحديد الارتباط بين مختلف عوائد الأسهم ومجموعة من مؤشرات الأداء EVA ، ROE ، ROA ، BPA لعينة مكونة من 566 مؤسسة أمريكية للفترة ما بين 1983-1992 ، واعتمدت في هذه الدراسة أسلوب متوسطات المؤشرات ذات ارتباط بعوائد الأسهم بمعامل تحديد بالقيم التالية:

الجدول رقم (12): يوضح الارتباط بين عوائد الأسهم ومؤشرات الأداء

ROA	EVA	Revenu reziduel	BPA
%24	%20.2	%19	%5

المصدر: دادن عدون، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص: 44.

التعليق:

من خلال الجدول نجد أن النتيجة شبه متقاربة نظرا إلى أن القيمة السوقية للسهم واعتبارات الجمهور هو صافي التدفقات النقدية المستقبلية، وهذا ما يعني أن تغير القيمة البورصة مرهون بتغيرات وتقديرات التدفق النقدي والقيمة الاقتصادية المضافة المستقبليان دون أي تأثير للقيمة الاقتصادية المضافة الآني.

النتيجة:

من خلال النتائج والدراسات أعلاه نلاحظ بأنها تتباين من حيث الأساليب والأهداف، إلا أنها متقاربة من حيث المضمون ولعل الدراسة المثالية هي معرفة العلاقة بين MVA، EVA وحساب MVA لعدة سنوات متتالية ومتعاقبة ومقارنتها ب EVA فكلما كانت فترة الدراسة أطول كلما كان احتمال الخطأ في التقدير والتوقع كبيرا نظرا لتوقعات المحيط والظروف المحدقة بالمؤسسة.

المطلب الثالث: مناقشة الفرضيات

من خلال بحثنا هذا حولنا الإجابة على التساؤلات المطروحة سلفا في المقدمة و تبين لنا ما يلي:

الفرضية الأولى: التي مفادها " تكمن مؤشرات الأداء المالي في مؤشرات التوازن المالي، كما يتأثر الأداء المالي

بمعامل داخلية فقط" اثبتنا عدم صحتها حيث تكمن مؤشرات الأداء المالي في النسب المالية بالإضافة إلى مؤشرات التوازن المالي ظهر ذلك جليا في الفصل الأول و أكدناها في دراسة حالة مؤسسة الآجر بميلة.

إضافة إلى انه تؤثر على الأداء عوامل داخلية مثل الهيكل التنظيمي، الحجم، الرقابة على كيفية استخدام الأموال المتاحة...هناك كذلك عوامل خارجية مثل:

- السياسات المالية، والاقتصادية للدولة.
- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- قوانين السوق.
- وبالتالي فان الأداء المالي يتأثر بعوامل داخلية نابعة من المؤسسة في حد ذاتها، بالإضافة الى عوامل خارجية أي من المحيط الخارج للمؤسسة.

الفرضية الثانية: والتي كانت حول " تعطي المؤشرات قيمة تقريبية للمؤسسة الاقتصادية وبالتالي فهي لا تعكس القيمة الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية"، أثبتنا صحتها من خلال مؤسسة الآجر حيث إن النسب المالية تعطي قيمة تقريبية للمؤسسة ولا يمكن إعطاء قيمة حقيقية للمؤسسة من خلال النسب فقط لأنه كما سبق وذكرنا أن هذه المؤسسة تضع أسعارها بطريقة عشوائية. بمعنى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على القيمة في المؤسسة على غرار المؤشرات المالية ولا يمكن حصر القيمة في المؤشرات المالية فقط. لأنه كما سبق القول ان هناك عوامل خارجية تؤثر على المؤسسة واتجاهها.

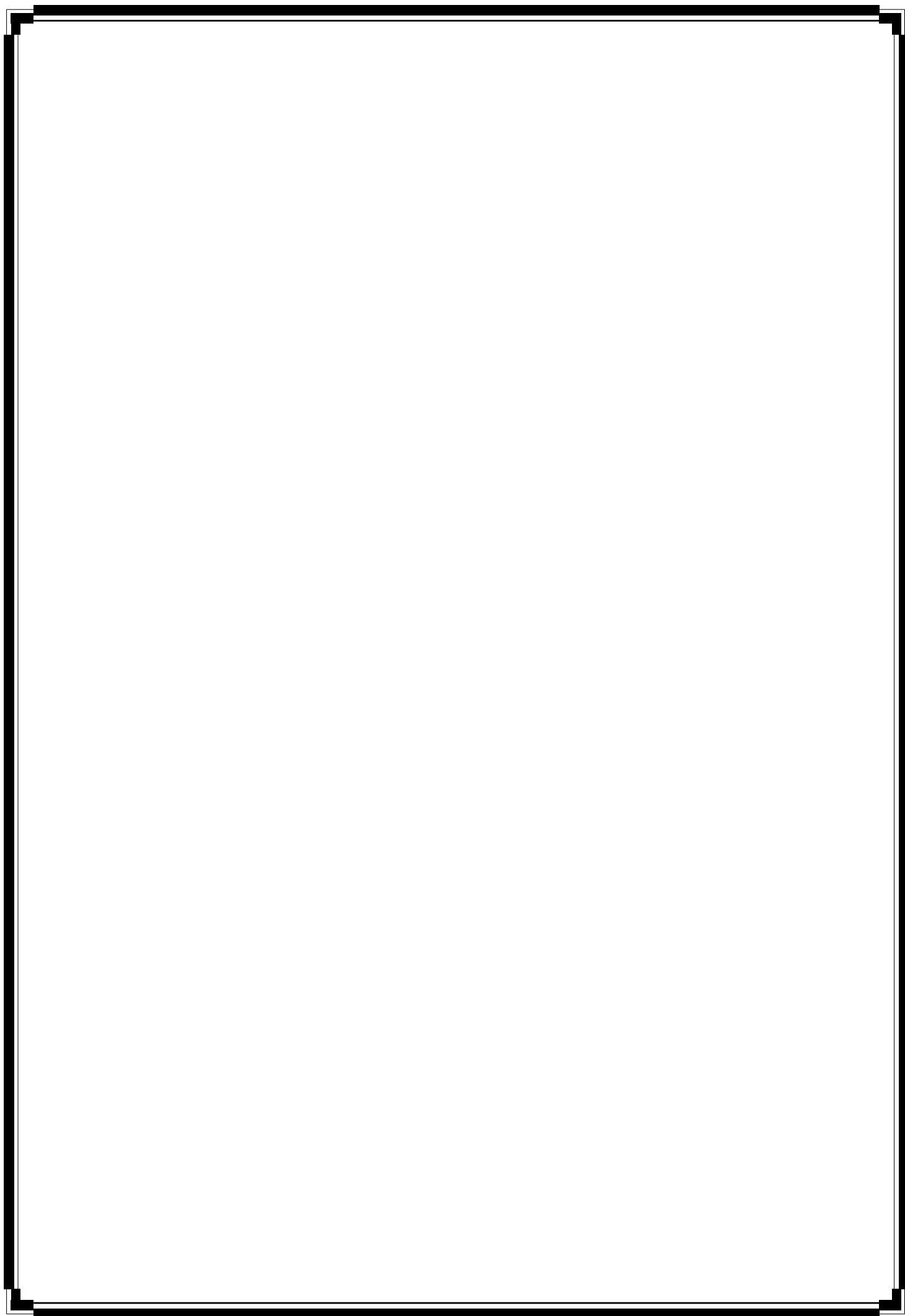
الفرضية الثالثة: والتي تدور حول: " يعتبر الأداء المالي أداة فعالة وشخصية للحكم على أداء المؤسسة الاقتصادية، ومن ثم فهو يؤثر بشكل غير مباشر على قيمتها"، حيث اثبتنا عدم صحتها وذلك في الجانب التطبيقي حيث اثبتنا أن الأداء المالي أداة فعالة شخصية وموضوعية في نفس الوقت للحكم على أداء المؤسسة الاقتصادية، حيث يعتبر أداة للحكم الشخصي من خلال تبيان قيم وسلوك ومعايير معنوية وأخلاقية، وأداة للحكم الموضوعي على كفاءة الشركات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيق أهدافها. وهذا ما أثبتناه في الجانب النظري، واكدناه في الجانب التطبيقي عند حساب النسب المالية.

الفرضية الرابعة: والتي مفادها " تطبق مؤسسة الأجور مؤشرات مالية مختلفة لمعرفة وضعيتها المالية، كما تستخدم طرق مختلفة لحساب القيمة"، اثبتنا عدم صحتها وذلك من خلال الجانب التطبيقي حيث ثبت أن مؤسسة الآجر لا تستخدم مؤشرات مالية لمعرفة وضعيتها لأنها لا تستخدم الأداء المالي إنما تعتمد على العرض والطلب في السوق، كما لا تستخدم المحاسبة التحليلية في تحديد أسعارها. بالإضافة إلى أنها لا تعتمد أي طريقة من طرق التقييم وبالتالي لا توجد طريقة معينة لحساب قيمة المؤسسة محل الدراسة.

خلاصة الفصل

تتوقف قيمة المؤسسة وأدائها المالي على مجموعة من العوامل يمكننا اعتبارها محددات مفسرة لكل من القيمة والأداء المالي ، فوفقا لمختلف الإسهامات التي أدلى بها العديد من الرواد في ميدان مالية المؤسسة تبين وجود علاقة ديناميكية بين الأداء المالي والقيمة ، فمن بين أهم العوامل نجد الهيكل المالي للمؤسسة ذو تأثير مزدوج ، فقد يكون إيجابيا كما قد يكون سلبيا. فبموجب التدفقات النقدية التي يولدها الأصل الاقتصادي والمعدل الذي يتم به رسملة تلك التدفقات والمتمثلة في تكلفة الأموال فان للهيكل المالي تأثير على قيمة المؤسسة بفعل تكلفة الأموال. وتمت جدال قائم حول أمثلية الهيكل المالي. حيث وجد تقارب يدل على وجود علاقة بين القيمة والهيكل المالي في حين هناك من يرفضها. والواقع أن للمحيط الاقتصادي والمالي تأثيرا هاما على هذه القضية ، فهنا كمؤسسة تواجه وسطا اقتصادي متشعب الاستدانة وأخرى تعمل ضمن اقتصاد السوق ومثل هذه المواضيع مثيرة فعلا للجدل لذلك فهي لازالت محل اهتمام البحث العلمي.

الخاتمة العامة



في ظل التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية، وجب على هذه الأخيرة ضرورة السعي المستمر لتحسين أدائها، حتى ترقى إلى مستوى تلك التحديات، وذلك دون إهمال متطلبات القيمة، وقد اتجهت الإدارة المعاصرة للبحث عن مختلف السبل التي تساعدها على تحقيق ذلك، حيث كانت الإدارة المالية في القدم تهتم فقط بكيفية الحصول على الأموال لتمويل احتياجات المؤسسة لكن هذا المدخل اعتبر تقليدي، أما حالياً فقد أصبحت الإدارة المالية تهتم أكثر في كيفية توظيفها لتلك الأموال، واستغلالها أحسن استغلال خصوصاً ونحن في عصر تسوده العولمة، والمنافسة، فكل مؤسسة تسعى إلى التميز والتقدم عن باقي المؤسسات المنافسة لها، من أجل ضمان مكانتها، وتكمن مقومات تحسين الأداء، في وجود قيادة إدارية واعية تحرص على كسب رضا وولاء العميل الخارجي، وتعمل على تجنيد كافة موارد المؤسسة خصوصاً البشرية منها والاهتمام بها والسهر على تفعيل مشاركتها في تحقيق أهداف المؤسسة الموضوعية ضمن خطة استراتيجية مسبقة، تعتمد على الابتكار لتقديم الجديد، بما يمكنها من تحسين أداء أعمالها، ويقع التعلم في صميم قدرة أي مؤسسة على التكيف مع بيئة سريعة التغير، فهو مفتاح القدرة على التعرف في الوقت المناسب على الفرص المتاحة، واستغلالها بسرعة وعلى أكمل وجه.

وتقييم أداء المؤسسة، خاصة الأداء المالي هي التقنية التي تسمح بمتابعة نشاطها، ومساعدتها على العمل والاجتهاد للتقدم والاستمرار، ومحاولة تميزها بالكفاءة والفاعلية في الأسواق الداخلية والخارجية، وهذا بالضرورة ينعكس على وضعية المؤسسة وعلى قيمتها فكلما كان الأداء المالي للمؤسسة جيد كلما زادت قيمتها وزادت حظوظها في المنافسة، والدخول إلى الأسواق الداخلية والخارجية.

النتائج العامة من الدراسة: خرجنا بعدة نتائج نوجزها فيما يلي:

- حققت المؤسسة خلال سنتي 2008، 2007 نتيجة لا بأس بها خصوصاً في 2008، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة، فهي بذلك تحقق هامش أمان. أما في السنوات الثلاثة الأخيرة 2011، 2010، 2009 فقد تدهور نشاط المؤسسة ووصلت المؤسسة إلى وضع جد حرج وذلك لعدة أسباب نذكر منها:
- إضراب العمال لعدة أشهر بسبب الاجور مما أدى إلى تدهور الانتاج وزيادة التكاليف.
- التجهيزات الجديدة لا تتماشى مع التجهيزات القديمة.
- المؤسسة لا تمتلك عقد ملكية وبالتالي تخضع لضغط من قبل الملاك.
- نقص الكفاءة، وسوء التسيير في استغلال حساب الاستغلال للاستثمار مما أدى إلى انهيار السيولة.
- عدم استخدام المحاسبة التحليلية في تحديد الاسعار (توضع بطريقة عشوائية) أثر على صدق الحسابات.
- أن المؤسسة لا تستخدم مؤشرات مالية لمعرفة وضعيتها المالية بل تعتمد على قوى السوق (العرض والطلب) مما سهل وقوعها في مخاطر كبيرة.
- المؤسسة لا تعتمد على التمويل الخارجي وذلك لرفض البنوك والمؤسسات الاخرى تمويلها. مما أدى إلى وقوعها في مشاكل نقص السيولة مما أثر على نشاط وريحية المؤسسة مما أدى بها إلى تحقيق خسائر كبيرة في السنوات الأخيرة.
- بالإضافة أن المؤسسة لا تستخدم طرق معينة لحساب قيمتها مما اضاع عليها عدة فرص.

التوصيات: من بين التوصيات المقترحة:

- التقليل في العمال لان المؤسسة لا تتحمل العدد الكبير في اليد العاملة.
 - حسن استغلال حساب الاستغلال للاستثمار.
 - تقييم الأداء ضرورة حتمية في المؤسسة لأنه يساعد في الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر ، بتكاليف اقل وبنوعية جيدة.
 - استخدام النسب المالية لما لها من أهمية كبيرة فيا المؤسسة لأنها تساعد في معرفة نقاط القوة وتعزيزها ، ومعرفة نقاط الضعف وتجنبها او على الاقل التقليل منها.
 - ضرورة تطبيق المحاسبة التحليلية من اجل الدقة والوضوح ، والتحكم في التكاليف، ووضع الأسعار بطريقة مدروسة تمكنها من المنافسة .
 - ضرورة استخدام طرق معينة لحساب قيمة المؤسسة من اجل اقتناص الفرص المتاحة.
- وعلى ذلك يعتبر الأداء المالي من بين الأدوات الفعالة للحكم على وضعية المؤسسة وقيمتها ، لذلك على كل مؤسسة تسعى للتطور والتفوق والحصول على مكانة لها والحفاظ على قيمتها تبني الأداء المالي ومتابعته باستمرار لانالأداء المالي ليس مجرد معرفة الجانب المالي لدى أية مؤسسة و إنما إعطاء نظرة جيدة للزبائن و المتعاملون وكسب ثقتهم وولائهم وكذلك بقائها وقت أطول من خلال الجودة و نظافتها و حفاظها على البيئة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

- 1- أكبر عمر محي الدين الجباري: الاقتصاد السياسي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007-2008.
 - 2- إيمان الشنطي وزهير الحدرب، عامر عبد الله: مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
 - 3- خبراء المركز، التحليل المالي وترشيد قرارات الاستثمار، سلسلة المناهج التدريبية المتكاملة، الطبعة الثالثة، الجيزة، 2002/2003.
 - 3- راوية حسن: إدارة الموارد البشرية، "رؤية مستقبلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
 - 4- طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري: مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلّي، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2009.
 - 5- طارق عبد العال حماد: التقييم وإعادة هيكلة الشركات "تحديد قيمة المنشأة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
 - 6- طارق عبد العال حماد: التقييم "تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج والخصخصة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2011.
 - 7- عقيل جاسم عبد الله: مدخل في تقييم المشروعات الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
 - 8- علاء فرحان طالب وإيمان شبحان المشهداني: الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
 - 9- علاء نعيم عبد القادر وزباد محمد عمران وعامر الخطيب: مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، بدون سنة نشر.
 - 10- علي عباس: الإدارة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
 - 11- ماجدة العطية: إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
 - 12- محمد صالح الحناوي وآخرون: الإدارة المالية "التحليل المالي للمشروعات الجديدة"، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009.
 - 13- محمد قاسم حضائنة: أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.
 - 14- محمد محمود الخطيب: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن بدون سنة نشر.
 - 15- مجيد الكرخي: تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
 - 16- مدحت محمد أبو النصر: الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012.
 - 17- يوحنا عبد آل آدم سليمان اللوزي: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة، الأردن، عمان، 2005.
- #### II. الرسائل والأطروحات:
- 1- بجعي سعاد: تقييم فعالية نظام أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة المسيلة.
 - 2- بركة السعيد، مسعي سمير، تقييم المنشأة الاقتصادية "مدخل القيمة الاقتصادية المضافة"، جامعة أم البواقي، وخنشلة، بدون سنة.
 - 3- زينبات دراجي: تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة، 1996-1997.
 - 4- عادل عشي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "قياس وتقييم"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تدبير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.

- 5-عباسي عصام: تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات "دراسة حالة ليندز غاز 2011/2009"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.
- 6-عبد الحق بوعتروس، معايير تقييم الأداء في المؤسسات الصناعية العامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 1992.
- 7-هوارى السويسي: تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2007-2008.

III. الملتقيات والمؤتمرات والمجلات:

- 1-دادن عبد الغني : قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، 2006.
- 2-دادن عبد الغني، كعاسي محمد الأمين: الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، مؤتمر عالمي دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة- الجزائر في 8-9 - مارس 2005.
- 3-عبد المليك هوده : الأداء بين الكفاءة والفاعلية" مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر، 2001.
- 4-فلة حمدي، نجلاء نوبلي: استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، مداخلة، بدون تاريخ نشر، بدون سنة.
- 5-محمد إبراهيم عبد الحليم: دور المحاسبة في تعظيم قيمة المؤسسات "القياس المحاسبي وقيمة المنشأة"، ملتقى منعقد في القاهرة، جمهورية مصر العربية، مايو 2011.
- 6-محمد عبد الحليم عمر: مؤتمر تنشيط السوق العقاري المصري "الأسس العملية للتقويم والتممين في الفكر والتطبيق الاقتصادي والمحاسبي"، جامعة الأزهر، نشر بتاريخ 25-27 يونيو، 2002.

IV. المقالات:

- 1-مقال منشور على الموقع: <http://www.royalcubconsulting.com>، تاريخ الاطلاع 2013/02/18، على الساعة : 9:00، بدون تاريخ نشر.
- 2-مقال منشور على الموقع: <http://econ.to relax.net>، تاريخ الاطلاع: 2013/1/1، على الساعة: 11:15، بدون تاريخ نشر.

المواقع الكترونية:

- 1-<http://iefpedia.com>
- 2-<http://rcwb.luedld.net>
- 3-<http://www.google...1473,d.yms&cad=rja>
- 4-[http://www.google.dz.thiqaruni.org/eco/106/\(8\).doc](http://www.google.dz.thiqaruni.org/eco/106/(8).doc)

ثانيا- المراجع بالأجنبية:

- ¹-Georges Deppallens et Jean Pierre Jobard: Gestion Financière de l'entreprise,10 ed , paris, 1990
- 2 -J .Pitverdier :la finance d' entreprise , 199.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع المنتج (الاجر) المستعمل	46
02	توقعات الإنتاج من الفترة 2009 إلى 2011	50
03	توقعات المبيعات من الفترة 2009 إلى 2011	51
04	تطور هيكل العمال من الفترة 2007 إلى 2010	52
05	تطور الكتلة الاجرية من الفترة 2007 إلى 2011	53
06	تطور رقم الأعمال من الفترة 2007 إلى 2011	54
07	تطور النتيجة المالية من الفترة 2007 إلى 2011	55
08	جدول حسابات النتائج من الفترة 2007 إلى 2011	56
09	الميزانية المالية المختصرة باستخدام المربع	58
10	الميزانية المالية المختصرة لسنوات الدراسة	59
11	رأسمال العامل المختصر	60
12	يوضح الارتباط بين عوائد الأسهم ومؤشرات الأداء	72

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توقعات المبيعات من الفترة 2009 الى 2011	75
02	الميزانية المحاسبية لسنة 2007	76
03	الميزانية المحاسبية لسنة 2008	79
04	الميزانية المحاسبية لسنة 2009	82
05	الميزانية المحاسبية لسنة 2010 - 2011	85
06	جدول حسابات النتائج لسنة 2007	78
07	جدول حسابات النتائج لسنة 2008	81
08	جدول حسابات النتائج لسنة 2009	84
09	جدول حسابات النتائج لسنة 2010 - 2011	87
10	النسب المالية لسنوات الدراسة	88

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع الأداء	04
02	مصادر معلومات تقييم الأداء	07
03	مبادئ عملية التقييم	39
04	الهيكل التنظيمي	48
05	تطورالعمال من الفترة 2007 إلى 2011	52
06	تطور الكتلة الاجرية من الفترة 2007 إلى 2011	53
07	تطور رقم الأعمال من الفترة 2007 إلى 2011	54
08	تطور النتيجة المالية من الفترة 2007 إلى 2011	55
09	الميزانية المالية المختصرة باستخدام الدائرة	58

قائمة الملاحق

الجدول رقم (10): يوضح ملخص للنسب المالية

2011		2010		2009		2008		2007			
النسبة	التطبيق	النسبة	التطبيق	النسبة	التطبيق	النسبة	التطبيق	النسبة	التطبيق	القانون	السنوات النسب
نسب السيولة (بالمرات)											
0.17	39 288 303 235 293 688	0.09	44 104 825 541 679 780	0.07	35 651 365 526 516 961	1.54	37 845 984 24 649 080	0.73	37 349 320 50 936 427	الأصول المتداولة الخصوم المتداولة	نسبة التداول
0.07	15977993 235 293 688	0.03	16382301 541 679 780	0.02	10703635 526 516 961	0.02	9100544 24 649 080	0.13	6782951 50 936 427	القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة الخصوم المتداولة	نسبة السيولة المختصرة
0.01	1 378 644,45 235 293 688	0.004	2 180 586,55 541 679 780	0.01	5 457 301,57 526 516 961	0.24	5 832 032,15 24 649 080	0.35	1 722 426,44 50 936 427	القيم الجاهزة الخصوم المتداولة	نسبة السيولة القوية
النسب الربحية (بالمرات)											

-0.06	-54292041 948 918 360	- 0.008	-8048418 980 596 494	-0.05	-66651114 1 415 712 007	0.003	4 326 785 1 283 448 755	-0.02	-25 245 845 1 294 402 646	صافي الربح بعد الضريبة إجمالي الأصول	نسبة العائد على الموجودات
-0.35	-54292041 153 148 870	-0.03	-8048418 207 440 911	-0.10	-66651114 657 719 243	0.006	4 326 785 724 370 357	-0.04	-25245845 719 100 596	صافي الربح بعد الضريبة حقوق الملكية	نسبة الملكية: العائد على حقوق
0.28	-54292041 -196 005 384,91	0.02	-8048418 -497 574 955,42	0.14	-66651114 -490 865 595,60	0.33	4 326 785 13 196 903,32	1.86	-25245845 -13 587 107,14	الربح الصافي رأسمال المستخدم	نسبة العائد إلى رأسمال المستخدم:
	2285411891,91		2285411891,91		2285411891,91		1864120459,88		1629495774,84 1629495774,84	الربح الإجمالي صافي المبيعات	نسبة الإجمالي الربح
-0.02	-54292041 2285411891,91	- 0.004	-8048418 2285411891,91	0.29	-66651114 2285411891,91	0.002	4 326 785 1864120459,88	-0.02	-25245845 1629495774,84	الربح الصافي صافي المبيعات	نسبة الربح الصافي

نسب المديونية أو الاقتراض (بالمائة)											
0.84	795769490 948 918 360	0.81	793992764 980 596 494	0.56	793992764 1 415 712 007	0.44	559078398 1 283 448 755	0.44	575302049 1 294 402 646	مجموع القروض مجموع الأصول	نسبة القروض إلى مجموع الأصول
5.2	795769490 153 148 870	3.83	793992764 207 440 911	1.21	793992764 657 719 243	0.77	559078398 724 370 357	0.8	575302049 719 100 596	مجموع القروض حقوق الملكية(الأموال الخاصة)	نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية
1.54	235 293 688 153 148 870	2.61	541 679 780 207 440 911	0.08	526 516 961 657 719 243	0.03	24 649 080 724 370 357	0.07	50 936 427 719 100 596	الخصوم المتداولة حقوق الملكية	نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية

0.04	39 288 303 948918360	0.04	44 104 825 980596494	0.03	35 651 365 1415712007	0.03	37 845 984 1283448755	0.03	37349320 1294402646	الأصول المتداولة مجموع القروض	نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض
0.8	560 475 802 713 624 672	0.5	231 475 803 438 916 714	0.3	231 475 803 889 195 046	0.4	534 429 318 1 258 799 674	0.4	524 365 622 1 243 466 218	الالتزامات طويلة الأجل مجموع هيكل رأس المال (أموال دائمة)	نسبة هيكل رأس المال
نسب النشاط (بالمرات)											
2.41	2285411891.91 948 918 360	2.33	2285411891.91 980 596 494	1.61	2285411891.91 1 415 712 007	1.45	1864120459.88 1 283 448 755	1.26	1629495774.84 1 294 402 646	صافي المبيعات مجموع الأصول	معدل دوران جميع الأصول
58.17	2285411891.91 39 288 303	51.82	2285411891.91 44 104 825	64.10	2285411891.91 35 651 365	49.26	1864120459.88 37 845 984	43.63	1629495774.84 37 349 320	صافي المبيعات مجموع الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة

2.51	2285411891,91 909 630 057	2.44	2285411891.91 936 491 669	1.66	2285411891.91 1 380 060 641	1.50	1864120459.88 1 245 602 771	1.30	1629495774.84 1 257 053 325	صافي المبيعات مجموع الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
98.04	2285411891,91 23 310 309	82.44	2285411891.91 27 722 524	91.61	2285411891.91 24 947 731	64.85	1864120459.88 28 745 440	53.31	1629495774.84 30 566 368	صافي المبيعات مجموع الأصول المستغلة	معدل دوران الأصول المستغلة
-11.7	2285411891,91 -196005 384,91	4.6-	2285411891.91 -497 574 955,42	-4.7	2285411891.91 -490 865 595,60	141.3	1864120459.88 13 196 903,32	-119.9	1629495774.84 -13 587 107,14	صافي المبيعات رأس المال العامل	معدل دوران رأس المال العامل

المصدر: من اعداد الطالبة.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان اثر الأداء المالي على قيمة المؤسسة الاقتصادية ، وذلك لما تواجهه المؤسسات من تحديات نتيجة ما يشهده العالم من تطورات ، تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة ، وتجعلها في صراع مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من اجل تحقيق تقدمها لكن غالبا ما تكون من اجل الحفاظ على بقائها.

وباعتبار أن القيمة ذو ارتباط وثيق بالأداء فعلى كل مؤسسة مراقبته باستمرار لأنه الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة التي تؤثر على المؤسسة وعلى قيمتها. وبالتالي فان دقة المعلومات المالية تلعب دورا في ترشيد القرارات انطلاقا من التقارير المالية من خلال حساب المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية.

أضف إلى ذلك أن إسقاط هذه المؤشرات على المؤسسة يسمح لنا بمعرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة وبالتالي معرفة وضعيتها المالية الحالية وما يمكن أن تؤول إليه مستقبلا.

بعد استعراض جانبي الموضوع ودراسة العلاقات المترابطة حاولنا في الجانب الميداني الوقوف على واقع الأداء المالي والقيمة في مؤسسة الأجور من خلال استخدام أداة المقابلة وتحليل مختلف الوثائق المتاحة ، الأمر الذي مكنا من اختبار الفرضيات ، وتلخيص النتائج التي اعتمدت في النهاية لتقديم اقتراحات وتوصيات بشأن الموضوع.

الكلمات المفتاحية:

الأداء ، الأداء المالي ، المؤشرات المالية ، النسب المالية ، القوائم المالية ، قيمة المؤسسة ، التقييم ، الثمن ، السعر ، رأسمال، القيمة الاقتصادية المضافة .

Summary:

Aim of this study was to describe the impact the financial performance to value economic institution, the institutions of the challenges as a result of developments in the world, reflected in one form or another on the latter and make it into conflict with the surrounding features intense competition is not necessarily to achieve progress but often for survival.

As the value is closely linked to the performance of each control does not approach the basis for important decisions affecting the Organization and its value. Therefore, the accuracy of financial information play a role in streamlining the resolutions from the financial reports of some account financial indicators that are more meaningful and clarify the relationship between the various components of the financial statements. Moreover, these indicators dropped to Enterprise allows us to know the strengths and weaknesses of the institution and find out the current financial status and can not for the future.

After reviewing both sides of the issue and examine the interrelationships in the field side tried to stand up to the reality of the financial performance and value in a wage through the use of the corresponding tool and analysis of various documents, which enabled us to test hypotheses, and summarize the results in the end adopted to make suggestions and recommendations on the subject.

Keywords

Performance , financial performance , financial indicators , financial ratios , financial statements, the value of the enterprise , evaluation ,price, price, capital , economic value added.